

المركز الكردي
للدراسات
N L K

سوريا.. محاولة لاستشراف المستقبل
دراسة لمجموعة الأزمة الدولية

تمهيد

توحشت الحرب في سوريا وتعقدت مآلات الصراع ولم يعد في الأفق حلا يبشر بنهاية أزمة أوشكت على دخول عامها الثامن على التوالي. الجميع يبحث عن حلول لكن تعقيدات المصالح وصراعات النفوذ تخرج بالأزمة من نفق مظلم إلى آخر، وتذهب كل بارقات الأمل سُدى. ولأننا في المركز الكردي للدراسات حملنا على عاتقنا دوما البحث عن الحقيقة كما هي دون أي تدخل من جانبنا، فإننا نقدم هذه الدراسة التي أعدتها مجموعة الأزمات الدولية عن الوضع في سوريا، في محاولة لاستشراف شكل ما ستكون عليه سوريا المستقبلية من وجهة نظر واضعي الدراسة.

يؤكد المركز الكردي للدراسات أنه لم يتدخل على الإطلاق في تحرير ترجمة هذه الدراسة، حتى وإن كانت تحمل بعض الألفاظ التي قد تتعارض مع آراء ورؤى المركز، إلا أن الأمانة المهنية تقتضي نقلها كما جاءت في نصها الأصلي دون تدخل من جانبنا.

المركز الكردي للدراسات

ما الجديد؟ في مارس 2018، أعلن الرئيس دونالد ترامب نيته سحب القوات الأمريكية من شمال شرق سوريا ووقف تمويل الاستقرار للمنطقة. قدم كبار مستشاريه في السياسة الخارجية وجهات نظر متضاربة بعض الشيء. وقد أضافت هذه الرسائل المرتبكة من واشنطن عدم اليقين إلى الوضع المتفجر بالفعل.

لماذا الأمر مهم؟ يمكن أن يؤدي الانسحاب الأمريكي من شمال شرق سوريا إلى إطلاق العنان لقوى متنافسة بينما يتدافعون للاستفادة منها. وتشمل هذه الوحدات وحدات حماية الشعب المدعومة من الولايات المتحدة (YPG)، ونظام الرئيس السوري بشار الأسد مدعومًا من حلفائه، وتركيا.

بدون اتفاقية مسبقة للتفاوض، قد يرتفع خطر تصاعد النزاع، وهو ما يطرح التساؤل: ما الذي يجب إتمامه؟ أفضل فرصة لتجنب الفوضى في شمال شرق سوريا هي من خلال اللامركزية التي تم التفاوض عليها بين وحدات حماية الشعب ودمشق وأنقرة، بدعم من واشنطن وموسكو. يجب على واشنطن ألا تنسحب على نحو متهور ولا تربط وجودها بمجابهة إيران فقط. وينبغي بدلاً من ذلك، توفير الوقت والمكان والدعم المالي اللازم لوحدات حماية الشعب لتهيئتها للمفاوضات.

ملخص تنفيذي:

تدخل الحرب في شمال شرق سوريا مرحلة جديدة. تتراجع الهجمات ضد تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) وتتصاعد التوترات بين القوى الخارجية، بينما يتطلع الرئيس بشار الأسد إلى استعادة زمام الأمور. خلال معظم السنوات السبع الماضية، كانت هذه المنطقة من بين أكثر المناطق أماناً في البلاد. ومع ذلك، يبدو أنها أكثر قابلية للاشتعال، حيث تهدد الولايات المتحدة بسحب أفرادها العسكريين والقوى المتنافسة لتقدم نفسها للاستفادة منها. إن أفضل فرصة لتجنب حدوث حريق جديد هي من خلال اتفاق على الحوكمة اللامركزية في شمال شرق سوريا والذي يستحوذ على المخاوف الأمنية لتركيا المجاورة.

يجب على واشنطن وموسكو مساعدة حلفائهما في الحرب السورية في تحقيق مثل هذا الترتيب قبل أن تغادر القوات الأمريكية، فمنذ عام 2014، أدت حملات مختلفة ضد "داعش" إلى قلب التوازن الجيوسياسي في الشمال الشرقي. بدعم من الولايات المتحدة، سيطرت منظمة كردية تدعى وحدات حماية الشعب (YPG)، إلى جانب حلفاء محليين تابعين، على كل ما كان في السابق قطعة من الأراضي السورية التي تسيطر عليها الدولة الإسلامية شرق

نهر الفرات. نتيجة لذلك، تمتلك وحدات حماية الشعب الكردية (المرتبطة بحزب العمال الكردستاني الذي يواصل تمردًا طويلًا ضد الدولة التركية)، ما يقرب من 30٪ من سوريا، بما في ذلك معظم نفطها ومعظم حدودها مع تركيا والمناطق الواسعة ذات الغالبية العربية.

حفزت المكاسب التي حققتها وحدات حماية الشعب منذ عام 2015 التدخل العسكري التركي، أولاً ضد "داعش" في المناطق الحدودية المتاخمة لسيطرة وحدات حماية الشعب، وفي وقت سابق من هذا العام ضد وحدات حماية الشعب اليابانية نفسها في منطقة "عفرين" الشمالية الغربية. في هذه الأثناء، استولى نظام "الأسد" بدعم قوي من روسيا وإيران، على المناطق التي يسيطر عليها "داعش" غرب الفرات.

من بين هذه المجموعة من اللاعبين الخارجيين في المنطقة الشمالية الشرقية من سوريا والمتاخمة لها، تبرز الولايات المتحدة على أنها محورية. إنها توفر الاستقرار، لأنها تساعد في استعادة الخدمات الأساسية في المناطق المأخوذة من "داعش" وتردع المزيد من العمل العسكري التركي أو من جانب نظام "الأسد". كما أنها تقدم نوعاً من التقلب السياسي والعسكري في المنطقة، لأن رسائل "واشنطن" حول نواياها غامضة للغاية. واعتماداً على اليوم ومن يتحدث، قد تشير إدارة

"ترامب" إلى أنها تهدف إلى مغادرة سوريا قريباً أو البقاء هناك إلى أجل غير مسمى، ما لم وإلى أن تخفض إيران بشكل كبير توقعاتها الإقليمية للطاقة. على طول هذا الطيف من السياسات المحتملة، فإن التطرف في كلا الطرفين يظهر على نحو خطير.

إن تطبيق الوجود الأمريكي مباشرة في سوريا كأداة ضد إيران قد يشجع "طهران" على دعم هجمات المتمردين كوسيلة للضغط على الولايات المتحدة للانسحاب، مثلما فعلت في العراق. من ناحية أخرى، يمكن أن يؤدي الخروج بشكل متهور شمال شرق سوريا إلى حرب جديدة مع "أنقرة" و"دمشق"، وحلفاء الميليشيات في طهران، أو ربما محاولة الاستيلاء على مزيد من الأراضي والموارد من تحت سيطرة وحدة حماية الشعب الكردية. ويمكن أن تكون الفوضى الناجمة عن ذلك مكلفة بالنسبة لجميع هؤلاء اللاعبين وتسمح لـ"داعش" أو الجهاديين الآخرين بإعادة ترتيب صفوفهم.

يأمل بعض المسؤولين الأمريكيين بهدوء أن تؤدي المناقشات التي دارت أخيراً بين "دمشق" والمظلة السياسية لوحدات حماية الشعب المعروفة باسم "مجلس سوريا الديمقراطية"، إلى اتفاق يفضي إلى تجنب نتائج الانسحاب المفاجئ

والعنيف من جانب أي طرف. لكن العديد من العوامل تشير إلى أن هذه النتيجة غير مرجحة، على الأقل في الوقت الحالي.

أولاً، فيما يتعلق بالأسئلة المركزية حول كيفية ومن الذي يجب أن يحكم شمال شرق سوريا، فإن الفجوات الضخمة تفصل الحد الأدنى الذي ترغب وحدة حماية الشعب في قبوله عن الحد الأقصى الذي تستعد "دمشق" للتنازل عنه. وتصر وحدات حماية الشعب على التعديلات الدستورية التي من شأنها أن تمنح الشمال الشرقي استقلالية كبيرة، بما في ذلك المسؤولية عن الأمن المحلي. لكن "دمشق" أوضحت أنها تنوي إعادة تأكيد سيطرتها الشاملة، بما في ذلك في قطاع الأمن، وهي مستعدة لمناقشة الإصلاحات الأصغر حجماً ولكن ليس الاستقلالية المحلية الأساسية التي تطالب بها وحدات حماية الشعب.

ثانياً، تعتقد "دمشق" أن الوقت يقف إلى جانبها بفضل مكاسبها العسكرية في أماكن أخرى واحتمال الانسحاب المبكر وغير المشروط للولايات المتحدة. وطالما أنها تتوقع فرصة لفرض كل مطالبها بالقوة، فليس لها سبب يذكر لتقديم تنازلات كبيرة وطويلة الأجل. من جانبها، تصرّ وحدات حماية الشعب على أنها ستدافع عن نفسها ضد هجوم النظام بدلاً من الاستسلام، كما فعلت قوات المعارضة في مناطق أخرى في سوريا. ومع ذلك، في هذه الأثناء، لا يزال

هناك حالة تفاؤل لدى سوريا بأن موقف "واشنطن" سوف يتغير في النهاية لصالحها.

ثالثاً، حتى لو كانت وحدات حماية الشعب و"دمشق"، على وشك التوصل إلى اتفاق، فقد ترى تركيا سبباً للتدخل عسكرياً إذا ما حدث انسحاب أمريكي سريع شمال شرق سوريا. إن "أنقرة" تكره بشدة الوضع الراهن، ولكنها تسعى أيضاً إلى تجنب سيناريوهين بديلين: أهمها صفقة مع وحدات حماية الشعب الكردية - "دمشق"، تخفي القوات المرتبطة بحزب العمال الكردستاني تحت علم الدولة السورية، وكذلك لا ترغب تركيا في أن يحدث تقدم عسكري من جانب دمشق وحلفائها من الميليشيات الشيعية المرتبطة بإيران بشكل يوسع من النفوذ الإيراني على طول الحدود الجنوبية لتركيا.

نظرياً، روسيا هي من سيزيد نفوذها بعد رحيل الولايات المتحدة ، وقد تردع تكرار عملية "عفرين". من الناحية العملية، كما رأينا في عفرين، من المحتمل أن تؤدي الأولويات الجيوسياسية لـ"موسكو" إلى ثنيها عن القيام بذلك. باختصار: ربط الوجود الأمريكي المفتوح بأجندة طموحة مضادة لإيران أمر خطير، في حين أن الانسحاب غير المشروط يمكن أن يؤدي إلى تدافع جنوبي

من أجل الهيمنة. وفي النهاية لا يوجد أي سيناريو يوفر التكلفة والمخاطر عن أي طرف من الأطراف المعنية.

الطريق الأضمن للوصول إلى نتيجة أفضل هو من خلال التوصل إلى اتفاق بين وحدات حماية الشعب ودمشق حول الحوكمة اللامركزية التي يمكن أن تتحملها أنقرة أيضاً، قبل انسحاب الولايات المتحدة التدريجي والشرطي. ويمكن أن تشمل استعادة سيطرة الدولة السورية على الحدود الشمالية نقل الأمن المحلي في الشمال الشرقي (بصرف النظر عن الحدود نفسها) إلى القوات المرتبطة بوحدات حماية الشعب التي تمارس حالياً سيطرة محلية؛ والدمج الرسمي لتلك القوى داخل الدولة السورية؛ وعودة المؤسسات الإدارية المدنية التابعة للدولة. ومن المحتمل أن تساعد بعض الضمانات بحكم الواقع من كل من "واشنطن" و"موسكو"، في التوصل إلى تفاهم وتجنب اندلاع جديد للعنف. وقد تكون المشاركة الاستباقية للولايات المتحدة ضرورية أيضاً لتشجيع خطوات إضافية من قبل وحدات حماية الشعب، لتهدئة مخاوف "أنقرة"، وبالتالي تقليل مخاطر العمل العسكري التركي.

1- مقدمة:

بين عامي 2015 و 2018، قام حزب الاتحاد الديمقراطي وجناحه العسكري وحدات حماية الشعب، بتوسيع منطقة سيطرتهم بشكل كبير في شمال شرق سوريا، أبعد بكثير من المناطق ذات الأغلبية الكردية، وهي المناطق التي يحكمونها منذ عام 2012. ومن خلال تسخير القوات الجوية والدعم الخاص من الولايات المتحدة، استولت قوات سوريا الديمقراطية بقيادة قوات حماية الشعب على كل الأراضي التي سقطت تحت سيطرة تنظيم "داعش" الإرهابي تقريبا شرق نهر الفرات، بما في ذلك أهم حقول النفط السورية، بالإضافة إلى مدينتي منبج والطبقة على الضفة الغربية للنهر.

استجاب المنافسون لوحدة حماية الشعب سريعا، حيث شنت تركيا هجوماً ناجحين في شمال سوريا، بالتعاون مع حلفاء المتمردين السوريين ضد "داعش" في عام 2016، من أجل عرقلة مسار وحدات حماية الشعب لربط ممتلكاتها الشمالية الشرقية إلى الجيب الشمالي الغربي لـ"عفرين"، وإلى عفرين نفسها في أوائل عام 2018، وطرد وحدات حماية الشعب وترسيخ السيطرة التركية.

من جانبه، قام النظام السوري بتسريع العمليات ضد "داعش" في عام 2017، بدعم جوي من روسيا ومساعدة الميليشيات المدعومة من إيران على

الأرض، سارع النظام إلى الاستيلاء على المنطقة التي يسيطر عليها "داعش" غرب الفرات. إن منطقة سيطرة وحدات حماية الشعب الكردية في شمال شرق سوريا كبيرة ولكنها ضعيفة، وهو ما كان واضحاً في فقدان "عفرين".

إن وجود القوات الأمريكية يمنع الهجمات من "أنقرة" أو "دمشق"، ولكن مع الهجمات التي تدعمها الولايات المتحدة ضد "داعش"، وفي ظل إشارات متضاربة من "واشنطن" حول أهداف ومدة دورها في سوريا، يبدو المستقبل غير مؤكد، وربما دام. ويسعى هذا التحليل إلى استبيان شكل مرحلة جديدة من الصراع في شمال شرق سوريا.

2- مرحلة عدم الاستقرار:

أ- سياسة الولايات المتحدة قبل وبعد تحول "ترامب" المعلن:

في ملاحظات غير معلنة خلال خطاب ألقاه في 30 آذار/مارس 2018، مفاده أن الولايات المتحدة ستغادر سوريا "قريباً جداً"، وفي اجتماعات لاحقة مع موظفي الأمن الوطني، أشار الرئيس دونالد ترامب إلى خروجه عن السياسة السورية التي أعلنتها إدارته قبل شهرين فقط. على الرغم من أن استمرار تطبيقه غير مؤكد، فإن العناصر الأساسية للسياسة تمثل نقاطاً من التوافق النسبي بين

المسؤولين الرئيسيين قبل التغييرات الأخيرة في هيكل الإدارة الأمريكية، وقد تظل هذه النقاط ركائز السياسة الأمريكية إذا قرر الرئيس تغيير المسار مرة أخرى.

1- موازنة الأولويات:

وكما جاء في خطابه الذي ألقاه وزير الخارجية آنذاك، ريكس تيلرسون، في 17 كانون الثاني/يناير، فإن السياسة السورية بدأت في أوائل عام 2018 تتركز على نية الولايات المتحدة بالبقاء إلى أجل غير مسمى في مناطق ساعدت فيها قوات سوريا الديمقراطية التي يقودها الأكراد على الاستيلاء عليها من "داعش" في شمال وشرق سوريا. وقد صور هذا الوجود على أنه يهدف في المقام الأول إلى تمكين العمليات ضد ما تبقى من "داعش" ولتثبيت استقرار المناطق التي تم الاستيلاء عليها لمنع عودة الجهاديين. ومن أجل تحقيق هذه الغايات، ستواصل الولايات المتحدة تدريب القوات المحلية (التي تركز الآن على الاحتفاظ بالأراضي والشرطة) وستزيد من أشكال المساعدة الأخرى "للاستقرار" - بما في ذلك إزالة المتفجرات والأنقاض، واستعادة الخدمات الأساسية والتنسيق مع الحكم المحلي. لكن على وجه الخصوص، دعت السياسة أيضًا إلى تطبيق الوجود الأمريكي نحو أهداف أخرى: تحقيق انتقال

سياسي أوسع في سوريا، بما في ذلك رحيل بشار الأسد، واحتواء النفوذ الإيراني.

كان تعقيد سياسة الإدارة الأمريكية سببه الرسائل الخرقاء والغضب الشديد في كل من أنقرة والمعسكر المؤيد للنظام، لأسباب مختلفة. يحتفظ العنصر الأساسي لقوات الدفاع الذاتي -وحدات حماية الشعب- بروابط تنظيمية وشخصية وعقائدية عميقة لحزب العمال الكردستاني، الذي يستمر في التمرد منذ عقود ضد الدولة التركية؛ وتعتبره تركيا والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي (الاتحاد الأوروبي) منظمة إرهابية. وكانت "أنقرة" تأمل في أن تنهي "واشنطن" دعم قوات سوريا الديمقراطية بعد الاستيلاء على الرقة والمدن الأخرى التي سيطر عليها "داعش".

من جانبها، ترى دمشق ومؤيدوها الرئيسيين، إيران وروسيا، أن الوجود العسكري الأمريكي غير المحدود يشكل تهديداً استراتيجياً، نظراً للأهداف المعلنة بتحقيق رحيل "الأسد" واحتواء النفوذ الإيراني. بعد ثلاثة أيام فقط من خطاب "تيلرسون"، شنت القوات التركية وقوات المتمردين السورية المتحالفة معها هجوماً ضد وحدات حماية الشعب في عفرين (أنظر أدناه). وصفت كل من تركيا وروسيا الهجوم كنتيجة لسياسة الولايات المتحدة المعلنة حديثاً.

جدير بالذكر أنه منذ إعلان الولايات المتحدة، شهد شمال شرق سوريا أيضاً تصعيداً في محاولات الاغتيال غير المنسوبة ضد شخصيات داخل قوات سوريا الديمقراطية وتحالف معها؛ أهم هذه العمليات اغتيال مسؤول رئيسي مسؤول عن بناء هيئات الحكم المحلي في الرقة ومناطق أخرى ذات غالبية عربية تم الاستيلاء عليها من "داعش".

مع اكتساب تركيا أرضية ضد وحدات حماية الشعب في "عفرين"، زادت الضغوط على "واشنطن" من خلال التهديد التركي بتوسيع عملياتها إلى منبج، المدينة المتنازع عليها التي تسيطر عليها قوات الدفاع الذاتي غرب الفرات والتي ساعدت الولايات المتحدة على الاستيلاء عليها من "داعش" في عام 2016، وحيث تستمر في الحفاظ على وجود عسكري أمريكي هناك.

الهجوم التركي على "منبج" سيأخذ الأزمة بين حلفاء الناتو إلى آفاق جديدة ويمكن أن يخلق مشاكل إنسانية وسياسية وأمنية كبيرة داخل منطقة نفوذ الولايات المتحدة في سوريا. وبدلاً من السماح بتفاقم التوترات، اتخذت "واشنطن" خطوات لتحسين علاقاتها مع تركيا، أو على الأقل تخفيف الضرر. كان رد فعلها على هجوم "عفرين" صامتاً: تصريحات القلق والنقد، لكن دون

ضغوط حقيقية. وبدلاً من ذلك، ركزت الولايات المتحدة على منع أي هجوم تركي لاحق ضد منبج.

أكدت الولايات المتحدة على وجودها العسكري في المدينة كرادع، ولكنها أطلقت أيضاً مفاوضات مع "أنقرة" لمعالجة بعض مخاوف تركيا في منبج، بما في ذلك التزام الولايات المتحدة الذي لم تتم تلبيةه عام 2016 بأن تنسحب وحدات حماية الشعب من المدينة بعد هزيمة "داعش" هناك. في 4 يونيو 2018، أعلن الجانبان عن "خارطة طريق" لتحديد وتنفيذ ترتيبات الحوكمة والأمن المتفق عليها في منبج، على الرغم من أنه في وقت النشر بقيت التفاصيل الأساسية دون حل. وكان المنطق الأول وراء النهج الذي اتبعته "واشنطن" تجاه "عفرين" و"منبج" واضحاً: تحقيق أهداف الإدارة في سوريا (كما هو موضح في خطاب تيلرسون)، سوف يتطلب دعمًا مستمرًا لقوات الدفاع الذاتي وإعادة تأهيل العلاقات الأمريكية مع "أنقرة".

وترى "واشنطن" أن الشراكة مع قوات سوريا الديمقراطية ضرورية لمواصلة العمليات ضد فلول "داعش"، ومنع الانبعاث الجهادي في المناطق "المحررة"، والحفاظ على السيطرة على الموارد والأراضي شرق الفرات من أجل منع

المكاسب المدعومة من إيران هناك، وبالتالي الحفاظ على النفوذ في مفاوضات في نهاية المطاف مع المعسكر المؤيد للنظام.

في الوقت نفسه، تعتبر "واشنطن" التعاون مع "أنقرة" أمراً حتمياً. وقد تصاعدت التوترات بين الاثنين في أغسطس 2018، حيث أثار الرئيس الأمريكي دونالد ترامب ضغوطاً اقتصادية على "أنقرة" بعد فشل جولة من المفاوضات في مسعى لإطلاق سراح القس الأمريكي المسجون في تركيا. وفي حين أن نتيجة ذلك الخلاف متعدد الأوجه لم تكن واضحة في وقت النشر، فإنه ينبغي أن يكون لدى كلا الطرفين حافزاً كافياً لتجنب حلقة مفرغة واستئناف الجهود لإصلاح العلاقات. بالنسبة لـ"واشنطن"، فإن هذا يشمل حقيقة أن نفوذ تركيا في شمال سوريا يجعل تعاونها ضرورياً لاحتواء (ناهيك عن حل) الصراع السوري، وإضعاف الوجود الجهادي القوي في "إدلب" بطريقة تمنع اندفاعاً كبيراً من اللاجئين، بما في ذلك المقاتلين، نحو أوروبا.

تبقى تركيا أيضاً مهمة للمصالح الجيوسياسية الأمريكية. تسعى "واشنطن" إلى التعاون في احتواء النفوذ الإيراني، وتريد تجنب الانجراف التركي نحو "موسكو". إن معالجة هذه المصالح الأمريكية نظرياً تتطلب تعاوناً أمريكياً تركياً بشكل

أكبر، في حين أن المزيد من التدهور في العلاقات يوفر فرصًا لتحقيق مكاسب إضافية إيرانية وروسية، بما في ذلك عن طريق زعزعة التماسك الداخلي للنااتو.

2- عامل ترامب:

عقب تأكيدات "ترامب" المتكررة بأن القوات الأمريكية يجب أن تنسحب من سوريا، وفي خضم تحول كبير في موظفي الأمن القومي في الإدارة، أصبح من الصعب تحديد مقدار نهج السياسة المبين أعلاه الذي يظل ملائمًا. اقترح "ترامب" الصادر في 30 آذار/مارس بأن الولايات المتحدة، ستترك سوريا بسرعة تثير القلق في جميع أنحاء إدارته. يبدو أن المسؤولين الرئيسيين الذين يتعاملون مع جوانب أخرى من سياسة سوريا متحدون في النظر إلى الانسحاب المتسارع على أنه غير حكيم، وقد نصحوا "ترامب" بإعادة النظر. وفقًا لمسؤولين أمريكيين، في اجتماع 3 أبريل/نيسان مع كبار موظفيه للأمن القومي، توقف "ترامب" عن إصدار أمر زمني واضح للانسحاب الأمريكي. لكنه أوضح أنه يريد من الولايات المتحدة مغادرة سوريا بمجرد هزيمة "داعش". إن مقياسه الأساسي لهذه الهزيمة هو الاستيلاء على أراضي المجموعة المتبقية؛ إنه يود أن يرى هذا الهدف الذي تم التوصل إليه في غضون الأشهر الستة المقبلة؛ وأن البنتاجون يجب أن يحدد الخطط وفقا لذلك. كما أكد "ترامب"

مرارًا وتكرارًا على رغبته في الحد من الإنفاق الأمريكي في سوريا. وتحقيقا لهذه الغاية، جمد 200 مليون دولار خصصت أصلا لمدة عام من التمويل لتحقيق الاستقرار. وحث الرئيس أيضا الدول الأخرى (خاصة الحلفاء الخليجين)، على تقديم المزيد من مشروع قانون تحقيق الاستقرار، ووجهت إدارته إلى استكشاف إمكانية أن تكون القوة العربية متعددة الجنسيات بديلا للوجود العسكري الأمريكي في المناطق التي تم الاستيلاء عليها من "داعش".

من الناحية العملية، يمكن القول إن هناك حواجز سياسية ولوجستية لا يمكن التغلب عليها لتحل محل القوات الأمريكية بالكامل على الأرض. يوفر الجيش الأمريكي مظلة وبنية تحتية تمكّن من القيام بالأنشطة العسكرية واستقرار الاستقرار في مواجهة تنظيم داعش، ولا يبدو أن هناك دولة أخرى مستعدة و/أو قادرة على تولي هذه الأدوار في حالة انسحاب عسكري أمريكي كامل. إقناع الحلفاء بإرسال المزيد من الأموال والقوات لتكملة (ودعم) الدور الأمريكي يبدو قابلاً للتحقيق؛ بعض أعضاء التحالف قد زادوا بالفعل من دعمهم. ولكن من غير الواضح ما إذا كانت هذه المساهمات (أو أي مدة) كافية لإقناع "ترامب" بتمديد الوجود الأمريكي.

باختصار، سياسة واشنطن تجاه سوريا قد تحولت إلى المجهول، مما جعل نطاق النتائج السياسية المحتملة واسعًا للغاية: ففي أحد طرفي الطيف، قد يصير "ترامب" على -وفي النهاية يأمر- بسحب القوات وإنهاء برامج تثبيت الولايات المتحدة. وبدلاً من ذلك، فإن الدعوة التي يقوم بها مسؤولون رئيسيون في الأمن القومي والعسكري، وزيادة الدعم من دول الخليج وغيرها من الحلفاء، وتحديد أولويات البيت الأبيض لأهداف أخرى (على وجه الخصوص، مواجهة إيران) يمكن أن تتضافر لدفع السياسة إلى الوراء في اتجاه الكثير مما عبر عنه "تيلرسون" في يناير.

في وقت النشر، ظهر مثل هذا التحول: في الوقت الراهن، على الأقل، يربط المسؤولون الأمريكيون علناً الوجود الأمريكي بهدف الحد من دور إيران في سوريا، على الرغم من إصرارهم على مغادرة "الأسد". ومع ذلك، لا يزال هناك الكثير من الغموض، وكذلك احتمال حدوث انعكاسات مفاجئة. وطالما أن الجدل في واشنطن مستمر، فإن أصحاب المصلحة في شمال شرق سوريا سيظلون على مؤثرين على الأرض. ومن المشكوك فيه إلى حد كبير، ما إذا كانت الولايات المتحدة قادرة على تحقيق أهداف السياسة التي وضعها "تيلرسون". لسبب واحد، ربما تكون إدارة ترامب قد بلغت في تقدير النفوذ

الذي اكتسبته الولايات المتحدة من وجودها. لا شك أن سيطرة قوات سوريا الديمقراطية المدعومة من الولايات المتحدة على أكثر من ربع الأراضي السورية، وحقول النفط التي تمثل أكثر من 80 في المائة من إنتاج البلاد قبل الحرب والأراضي الزراعية التي تزرع معظم قمحها هي مصدر للضغط على دمشق، وهي مربوطة بأموال نقدية ومتهلفة لاستعادة سلطة الدولة في جميع أنحاء سوريا. ولكن بالنظر إلى عمق الدعم الذي تتلقاه دمشق من روسيا وإيران والمكاسب العسكرية التي حققتها منذ عام 2016، يبدو أن الضغوط غير كافية لإنجاز رحيل الأسد (في الواقع، لم تنجح سنوات من الضغط العسكري المكثف من جانب قوات المتمردين في إنتاج ذلك)، ومن غير الواضح كيف يمكن تطبيقها لتنفيذ أي شكل ذي مغزى للانتقال السياسي في المناطق التي تخضع بالفعل لسيطرة النظام.

تفضيل ترامب المعرب عنه للانسحاب من المرجح أن يقلل من قدرة واشنطن على توظيف وجودها كعامل ضغط، حيث يوحي بأن خروج الولايات المتحدة قد يحدث حتى بدون تنازلات من دمشق أو حلفائها. علاوة على ذلك، من خلال الربط الواضح للوجود الأمريكي في سوريا بمصير "الأسد" واحتواء نفوذ

إيران الإقليمي، فإن السياسة تخاطر بتشجيع النظام وداعميه على استخدام العنف كوسيلة للضغط على "واشنطن" للانسحاب.

دعمت طهران ودمشق المتمردين ضد القوات الأمريكية في العراق في أعقاب الغزو عام 2003، وألح المسؤولون في كلتا العاصمتين إلى إمكانية تطبيق قوة مماثلة كوسيلة لقيادة الولايات المتحدة من سوريا. ومع ذلك، وكما يتبين من الأرض في شمال وشرق سوريا، يظل الدور الأمريكي حاسماً لاستقرار المنطقة.

تبرز ثلاثة أسباب لهذه الأهمية، اثنان يتعلقان بالمزايا المتأتية من الوجود العسكري الأمريكي، والثالث إلى الأخطار التي ستتبع انسحاباً متسرعاً.

أولاً، هناك الحجم الهائل لحاجة السكان المحليين. حجم الدمار في بعض المناطق التي تم الاستيلاء عليها من داعش ضخمة، وعلى الأخص في الرقة. دمرت الغارات الجوية الأمريكية أو ألحقت أضراراً بالغة بالعديد من منازل ومؤسسات ومرافق المدينة. علاوة على ذلك، فإن الكثير من المدينة لا يزال يتعذر الوصول إليه أو خطيراً للغاية بسبب ألغام "داعش" المكثفة المخبأة قبل انسحابه في أكتوبر 2017، بالإضافة إلى القنابل غير المنفجرة التي أسقطتها التحالف الذي تقوده الولايات المتحدة. وحتى في مناطق ما بعد "داعش" التي عانت من ضرر أقل، فإن الخسائر المتراكمة للمعارك الأخيرة والحكم الجهادي

وسنوات من الجفاف وإهمال الحكومة قبل الصراع الحالي تركت المجتمعات في حالة يرثى لها. يعترف القادة المحليون والمسؤولون الأمريكيون على السواء بأن الدعم الأمريكي كان أقل من اللازم لتلبية الاحتياجات المحلية حتى قبل أن يجمد "ترامب" التمويل المستقر في مارس 2018. ومع ذلك، فإن الدعم الذي قدمه ضروري.

بالإضافة إلى التمويل نفسه، فإن المظلة الأمنية التي يوفرها الوجود العسكري الأمريكي (أنظر أدناه) والبنية الأساسية للبرمجة التي أنشأتها الولايات المتحدة تجعل من الممكن توجيه المساهمات من الجهات المانحة الأخرى. إذا تم تقليل أو إيقاف برمجة التثبيت، سواء كان ذلك بسبب تخفيضات التمويل أو إزالة الحماية والبنية الأساسية للولايات المتحدة (من خلال الإشراف الذي يقدمه الموظفون الأمريكيون)، يمكن أن يؤدي ذلك إلى تعطيل عملية الانتعاش في بعض المناطق ويؤدي إلى تدهور كبير في الأوضاع في بلدان أخرى - وهو سيناريو يمكن بدوره أن يشجع مقاتلي داعش على العودة.

وثانياً، إن وجود الولايات المتحدة وتوفير الموارد في المناطق التي تم الاستيلاء عليها من "داعش" يمكن واشنطن من تشجيع التحولات الإيجابية (وإن كانت لا تزال هامشية) في الطريقة التي تهيمن بها السلطات الشمالية الشرقية في

سوريا، حيث تتعامل وحدات حماية الشعب وجناحها السياسي مع الحكم المحلي، في الوقت الذي تحافظ فيه كوادر وحدات حماية الشعب على سلطة السيطرة النهائية وصنع القرار (في كل من المناطق الكردية ذات الأغلبية العربية والتي تسيطر عليها مؤخرا)، فقد تضافرت جهود الولايات المتحدة وقدرتها على التعلم من الأخطاء لتوسيع نطاق وجودة التمثيل المحلي في المجالس المدنية التي تدير الحوكمة اليومية في المناطق "المحررة".

ثالثًا، والأهم من ذلك، فإن الوجود الأمريكي على الأرض يردع تركيا والقوات الموالية للنظام من مهاجمة المناطق التي تسيطر عليها قوات الدفاع الذاتي. وأبرز الهجوم على عفرين في تركيا (الذي ناقشه أدناه) والهجوم الموالي للنظام في 7 فبراير على حقول النفط التي تسيطر عليها قوات سوريا الديمقراطية، هذه المخاطر. لقد أصبح هذا الأمر ممكنا بسبب غياب مظلة أمنية أمريكية، بينما فشل هذا الأخير لأن القوات الأمريكية ردت بالقوة. إذا قامت الولايات المتحدة بسحب ضماناتها الأمنية دون التوصل إلى اتفاق مسبق حول من أو ماذا سيملاً الفراغ، عندها سيكون لدى تركيا والنظام (ربما بمساعدة حلفائها) حوافز قوية لشن هجمات تهدف إلى شل وحدات حماية الشعب، والاستيلاء

على الأراضي و موارد لأنفسهم، وفي هذه العملية كسب النفوذ مقابل بعضهما البعض.

تعهدت وحدات حماية الشعب بالدفاع عن نفسها في مثل هذا السيناريو. وعلى الرغم من أن افتقارها إلى قوة جوية يضعها في وضع غير مؤات، فإن عشرات الآلاف من المقاتلين الذين تقودهم يمكن أن يشكلوا مقاومة كبيرة. وحتى لو خسر الفريق بسرعة، فإنه يمكن تطبيق قدرته على حرب العصابات ضد القوات المهاجمة أو، بشكل محتمل، خلف خطوط العدو.

معضلة النزاعات العنيفة:

بالنسبة لأطراف النزاع في شمال شرق سوريا، بما في ذلك السكان المحليين وحزب الاتحاد الديمقراطي وقوات سوريا الديمقراطية ووحدات حماية الشعب وأنقرة وواشنطن ودمشق وموسكو وطهران، فإن مخاطر وتكاليف الصراع العنيف على الأراضي والموارد قد تكون عالية. إن المخاطر التي يتعرض لها سكان المنطقة واضحة، بالنظر إلى الدمار الذي قد ينجم عن التصعيد العسكري وسفك الدماء. كذلك، بالنسبة لقوات سوريا الديمقراطية التي قد تفقد معظم الأراضي التي تسيطر عليها الآن، وكذلك قدرتها العسكرية ووزنها السياسي. وهناك أيضاً تكاليف بالنسبة إلى الولايات المتحدة وشركائها في

التحالف الدولي. الفوضى الناجمة عن تصاعد العنف و/أو تفكك السيطرة من جانب قوات سوريا الديمقراطية، من شأنه أن يوفر فرصا للظهور الجهادي. هذا الخطر واضح بشكل خاص في دير الزور، حيث يفصل نهر الفرات الأراضي التي يسيطر عليها النظام (غرب النهر) عن الأراضي الواقعة تحت سيطرة قوات سوريا الديمقراطية (شرق النهر).

تضخم سكان الضفة الشرقية عندما هرب سكان غربي النهر عندما استولت القوات الموالية للنظام على مدنهم من "داعش" في أكتوبر/تشرين الأول ونوفمبر/تشرين الثاني 2017. في هذه المناطق، يتصاعد الخوف من القوات الموالية للنظام، وتغذيها التصورات (يصعب التحقق منها)، عن الوحشية التي ترتكب من خلال سلوك النظام الوحشي والهجومي المستمر والقمع الأمني من قبل هذه القوات غرب الفرات. هناك أيضا حيرة من الميليشيات الشيعية المدعومة من إيران التي لعبت دورا هاما في بعض المناطق على طول نهر الفرات.

إن داعش، الذي يحتفظ بجيوب من الأراضي، و(حسب تقديرات الولايات المتحدة) المئات من المقاتلين في شرق سوريا، قد تجد نفسها في وضع جيد لاستغلال هذه المخاوف إذا كان انسحاب الولايات المتحدة يفتح المجال أمام

تقدم النظام. كما يمكن القول إن مثل هذا التقدم يمكن أن يوسع قدرة إيران على نقل المقاتلين والأسلحة بين العراق وسوريا، وهو مصدر قلق في إسرائيل وبعض المسؤولين الأمريكيين.

بالنسبة لأنقرة ودمشق، اللتين تعملان على جانبيين متعارضين، فإن الانسحاب الأمريكي سيوفر فرصاً لردع قوات سوريا الديمقراطية/ وحدات حماية الشعب، والاستيلاء على الأراضي الثمينة. إذا كان استخدام القوة الجوية متاحاً، فإن قدرتها على كسب أرضية ضد قوات سوريا الديمقراطية ليست موضع شك.

في الواقع، قد يتقارب الاثنان للقيام بذلك، مع حذر تركيا من النفوذ الإيراني المتزايد على حدودها وخوف النظام من التوسع التركي إلى أجل غير مسمى. ومع ذلك، قد يكتشف كل منهم أن تكاليف العنف المجاني للجميع تفوق الفوائد الأولية. بالنسبة لدمشق، قد يصبح القتال في شمال شرق سوريا مكلفاً. إن وحدات حماية الشعب أفضل تنظيمًا وأكثر كفاءة من معارضي المتمردين الذين هزموا النظام في أماكن أخرى حتى الآن (بمساعدة القوة الجوية الروسية والمليشيات المدعومة من إيران)؛ من خلال الدفاع والهجوم المضاد، يمكن أن يسبب العديد من الضحايا في صفوف المؤيدين للنظام. وحتى مع تقدمها،

سيحتاج النظام إلى الحفاظ على وجود للقوة يكفي لحماية مكاسبه في منطقة معادية محتملة، وسط تهديد كبير من هجمات المتمردين مثل داعش، وربما حتى وحدات حماية الشعب.

بالنسبة لمعسكر مؤيد للنظام يكافح بالفعل لتأمين ممتلكاته الشرقية من "داعش" والتي يحدّ نقصها في القوى البشرية الموثوقة من قدرتها على القتال في وقت واحد على جبهات متعددة، هناك خطر حقيقي من التمدد الزائد الذي يجعلها عرضة للخطر في مكان آخر، خاصة إذا كانت بعض فصائل المعارضة، التي تعترف بعدم قدرتها على الاحتفاظ بالأراضي، تعيد تنظيم صفوفها وتنظم هجمات حرب العصابات. في غضون ذلك، قد توسع تركيا من موطئ قدمها داخل الأراضي السورية. إن جيشها الأقوى، بالإضافة إلى قربها وتضاريسها المواتية، يمنحها مزايا كبيرة في أي سباق للأراضي على طول الحدود السورية التركية.

في الوقت الحاضر، يبدو أن "دمشق" تنتظر انسحاباً أمريكياً لتوسيع خياراتها العسكرية، لكن بإمكانها أن تحسب أنها ستخدم بشكل أفضل من خلال التفاوض على ترتيب يمكن تبادله مع إطار التنمية المستدامة بشأن اللامركزية الموضوعية في إطار الدولة السورية. ولأسباب مختلفة، قد تندم تركيا على نحو

مماثل على إلغاء موطىء قدم وحدات حماية الشعب في الشمال الشرقي. ويعبر المسؤولون الأتراك عن ثقتهم في أن العمليات العسكرية والاستخبارية أضعفت بشكل كبير قدرة حزب العمال الكردستاني في تركيا وأقامت سيطرة تركية في "عفرين" بتكلفة مقبولة.

قد تحصد هذه النجاحات الملحوظة جاذبية الخيارات العسكرية الإضافية في حالة انسحاب الولايات المتحدة من سوريا. لكن في الوقت الذي قد تحتفظ فيه تركيا إلى أجل غير مسمى بكل الأراضي التي تستولي عليها قواتها وسط التدافع، فإن الأعباء التي تتحملها لدعم الحكم المحلي ستزداد. ولعل الأهم من ذلك هو التأثير الذي قد تخلفه هزيمة وحدة حماية الشعب على الوضع الأمني في تركيا. منذ يناير/كانون الثاني 2017، امتنع حزب العمال الكردستاني عن تنفيذ تفجيرات كبيرة في المدن التركية، على ما يبدو بعد احتجاجات الولايات المتحدة التي نقلت عبر وحدات حماية الشعب، وأقنعت حزب العمال الكردستاني بوقف مثل هذه الهجمات. انسحاب الولايات المتحدة (وإزالة الضمانات الأمنية الناتجة عن وحدات حماية الشعب)، من شأنه أن يقلل من حوافز حزب العمال الكردستاني من أجل ضبط النفس، ويمكن أن يؤدي الهجوم التركي على شمال شرق سوريا إلى إزالتها بالكامل. وعلاوة على ذلك،

إذا ما أدى مزيج من المكاسب التركية والنظامية إلى إنهاء سيطرة وحدات حماية الشعب على الأراضي في سوريا، فإن العديد من مقاتلي وحدات حماية الشعب (وخاصة الكوادر المدربة على أيدي حزب العمال الكردستاني) الذين يرغبون في مواصلة القتال، سيطلبون على الأرجح اللجوء إلى مخيمات حزب العمال الكردستاني في جبال شمال العراق التي لا تزال منيعة.

من هناك، يمكنهم أن يتحولوا إلى تمرد متجدد داخل تركيا، وهذه المرة بدون قيود ناتجة عن دورهم وتحالفاتهم في سوريا. وبدلاً من دفع قوات حماية الشعب إلى جذورها، قد تستفيد تركيا من السماح لها بالبقاء لاعباً مهماً في شمال شرق سوريا، في إطار اتفاقية اللامركزية المدعومة دولياً مع "دمشق" التي تستلزم الحد الأدنى من إزالة قوات حماية الشعب من الحدود التركية (كما هو موضح أدناه). وطالما أن وحدات حماية الشعب لها أهمية كبيرة في شمال شرق سوريا، يمكن لتركيا استخدام التهديد بالهجوم الانتقامي هناك كوسيلة لردع تصعيد حزب العمال الكردستاني داخل تركيا.

دروس من "عفرين":

لقد أُلقت أربعة دروس رئيسية من الهجوم التركي في أوائل عام 2018 في عفرين الضوء على خطر التصعيد العسكري في أعقاب انسحاب القوات

الأمريكية من شمال شرق سوريا، وصعوبة التوصل إلى اتفاق تفاوضي لتجنب حدوث تصاعد في العنف. وبفعل إسقاط القوة في شمال تركيا مع تدخّلها في عفرين ونشر المراقبين بشكل عميق على طول خط التصعيد في إدلب، توسّعت تركيا بشكل كبير في دورها داخل سوريا، مع تحمل تكاليف ومخاطر جديدة كبيرة في السعي وراء اثنين من المخاوف السياسية الأساسية: إضعاف اليد السياسية للحزب، ومنع موجة جديدة من النازحين من التقدم نحو - وعلى الأرجح عبر - حدودها. في هذه العملية، تقوم أنقرة بتوسيع دائرة نفوذ في شمال سوريا ودمجها بالجنود على الأرض والبنية التحتية والترتيبات الحاكمة. كما يساعد هذا المجال تركيا على معالجة هدف ثانوي غير معلن: الحد من وجود القوات الإيرانية الموالية للنظام على طول الحدود.

وفي حالة وجود عملية سياسية قابلة للحياة لتسوية الحرب السورية، قد تحاول تركيا تطبيق نفوذها على الأرض لتأمين مكان لحلفائها المعارضين السوريين في نظام ما بعد الحرب. كان هجوم "عفرين" بمثابة مقامة لـ"أنقرة". ومن بين المناطق التي تسيطر عليها وحدات حماية الشعب، كانت "عفرين" هي الهدف الأكثر نجاحًا في تركيا؛ لأنها على خلاف المدن الواقعة في شمال شرق سوريا، لم تكن محمية بمظلة أمنية أمريكية.

ومع ذلك، فقد عرضت في بعض النواحي أطول العقبات في أي منطقة تسيطر عليها وحدات حماية الشعب: التلال والأراضي المشجرة على طول الحدود التركية والمناطق الحضرية الكثيفة في مركز "عفرين"، وجذور وحدات حماية الشعب داخل السكان المحليين. ولا تعد وحدات حماية الشعب عدوا سهلا، حيث تضم في صفوفها مقاتلين على دراية تامة بتكتيكات حرب العصابات (بفضل الارتباط التنظيمي مع حزب العمال الكردستاني)، وقدامى المحاربين في المعارك الشديدة مع "داعش".

ومع ذلك، فإن هذه العوامل - وبعض المساعدة من القوات الموالية للنظام، كما هو موضح أدناه- أثبتت في نهاية المطاف أنه لا يوجد سوى عقبة صغيرة أمام تقدم المتمردين السوريين المتحالفين مع تركيا بمجرد فتح روسيا المجال الجوي السوري للضربات التركية. في عملية الزيتون، سيطرت القوات التركية على منطقة عفرين، ما أجبر وحدات حماية الشعب على الانسحاب في 18 مارس. وقد كان هذا التدخل مكلفاً، حيث قتل أكثر من 50 جندياً تركيا، وكذلك المئات من مقاتلي المتمردين المتحالفين.

يؤكد المسؤولون الأتراك أن العملية كانت تحرص على تجنب وقوع إصابات في صفوف المدنيين، لكن الخسائر المدنية تبدو مخيبة للآمال: يقدر عددهم بنحو

300 قتيل وأكثر من 130 ألف نازح إلى مناطق خارج منطقة عفرين. ورأى البعض ممتلكاتهم نُهبَت بعد أن قام المتمردون السوريون المدعومون من تركيا بتأكيد سيطرتهم. واستمرت التقارير عن عمليات الاستيلاء على الممتلكات والاحتجاز التعسفي وغير ذلك من الانتهاكات من جانب القوات المدعومة من تركيا في الشهور اللاحقة.

وفي حين عاد بعض الأكراد، فإن مثل هذه التجاوزات والتصريحات العامة حول إعادة توطين اللاجئين الذين يعيشون الآن في تركيا قد عرضت أنقرة لانتقادات بالهندسة الديموغرافية، حتى لو كانت وحدات حماية الشعب على ما يبدو تمنع بعض المدنيين الأكراد من العودة. تقوم وحدات حماية الشعب، التي فقدت المئات من مقاتليها، بشن تمرد منخفض المستوى في عفرين ضد تركيا وحلفائها المحليين.

في الوقت الحالي، على الأقل، ينظر المسؤولون الأتراك إلى المكاسب السياسية والعسكرية التي حققوها والتي تستحق الثمن، حيث إن الاستطلاعات التي أجريت خلال الهجوم، تشير إلى أن غالبية قوية من الرأي العام التركي تنظر إلى هذه العملية بشكل إيجابي. وبالإضافة إلى تأكيد سيطرتها على معقل وحدات حماية الشعب، فإن تركيا وسعت إلى حد كبير مجال نفوذها في شمال سوريا.

تقع عفرين (شمال شرق) منطقة "درع الفرات" التي تسيطر عليها القوات التركية وقوات المتمردين المتحالفة معها منذ أواخر عام 2016، و(إلى الجنوب) التي يسيطر عليها المتمردون في إدلب وريف حلب الغربي التي تعتمد على تركيا للحصول على الموارد والحماية (أنظر أدناه).

وقد هزمت أنقرة الزخم المستقبلي للقتال مع قوات حماية الشعب إلى الشرق بشكل أكبر، وبدأت في نيسان/أبريل تصعيد هجمات منفصلة على حزب العمال الكردستاني داخل العراق (كما فعلت في عدة مناسبات في العقود الماضية). وفي غضون ذلك، أنشأت تركيا اثني عشر "مركز مراقبة" عسكرية في عمق شمال غرب سوريا، على طول خط التصعيد الذي يفصل بين "إدلب" التي يسيطر عليها المتمردون والمناطق المتاخمة من محافظتي حلب وحماة من الأراضي التي يسيطر عليها النظام السوري وحلفاؤه. وقد قامت بذلك بالتعاون الوثيق مع روسيا وبموافقة إيران وشريكاتها في جهود التهدئة التي انطلقت في العاصمة الكازاخية "أستانا" في يناير 2017. وهي تتعامل مع الصداق والمخاطر الجديدة في هذه العملية. لكن المكاسب، حتى الآن على الأقل، كانت كبيرة.

أولاً وقبل كل شيء، نجحت أنقرة في تفادي (أو على الأقل تأخير) هجوم موالٍ للنظام في أكثر المناطق اكتظاظاً بالسكان في سوريا (بما في ذلك النازحين داخلياً)، والتهجير الهائل نحو الحدود التركية الذي سيحدث بالتأكيد. وإذا تمكنت من الاستمرار في درء مثل هذا الهجوم مع توسيع نفوذها على (وإدخال النظام داخل) مشهد التمرد المتجمد في الشمال الغربي، فإن منطقة هيمنتها في سوريا يمكن أن تمتد جنوباً من أجزاء من ريف حلب الشمالي والغربي عبر إدلب، إلى حدود محافظة اللاذقية.

لكن، وحتى وقت النشر، كان خطر هجوم النظام على "إدلب" يتزايد، حيث تهدد "دمشق" بتعزيز وتيرة الزخم العسكري إلى إدلب. من غير الواضح ما إذا كانت الدبلوماسية التركية-الروسية الزائدة ستكون كافية لتفادي ذلك. على الرغم من عدم اليقين في إدلب، فقد وجدت تركيا نجاحاً نسبياً في تحمل مخاطر المشاركة العسكرية الاستباقية في شمال سوريا. وفي حالة انسحاب الولايات المتحدة، قد تنظر "أنقرة" إلى نهج مماثل تجاه المناطق الإضافية التي تسيطر عليها قوات وحدات حماية الشعب.

معضلة وحدات حماية الشعب:

شدد سقوط "عفرين" على حقيقة واقعة عرضتها مجموعة الأزمات الدولية في تقارير وإحاطات سابقة، وفي محادثات مع مسؤولي حزب الاتحاد الديمقراطي، وهي أن تركيا تشكل تهديدًا وجوديًا لوحدات حماية الشعب في شمال سوريا، على الأقل طالما ظلت وحدات حماية الشعب مرتبطة بشكل كبير بحزب العمال الكردستاني، وكان الأخير في صراع عنيف مع الدولة التركية، سيظل هذا التهديد قائماً.

كما ذكرنا أعلاه، كانت عفرين جزءًا من الأراضي التي تسيطر عليها وحدات حماية الشعب التي كان من المفترض أن تكون المنظمة أفضل مكان للدفاع عن نفسها، فالتضاريس المنبسطة والمغلقة في معظمها في شمال شرق سوريا سوف تكون هدفاً أسهل، خاصة بالنسبة لتركيا، ولكن أيضاً في نهاية المطاف، للقوات الموالية للنظام (أو كليهما معاً). هؤلاء الخصوم المحتملين لديهم قوات جوية، في حين أن وحدات حماية الشعب ليس لديها هذه الميزة. يمكن أن تقاوم هجوماً كبيراً لكن ربما لن توقفه. كان العامل الرئيسي الذي يحمي وحدات حماية الشعب من الخسائر المقعدة هو الوجود الرادع للقوات الأمريكية في شمال شرق سوريا، وقد لا تدوم هذه الحماية لفترة أطول.

من الواضح أن وحدات حماية الشعب تفتقر إلى بديل موثوق لمظلة "واشنطن" الأمنية، حيث تدل محادثات مجموعة الأزمات الدولية مع مسؤولي وحدات حماية الشعب، منذ هجوم "عفرين"، على أن المنظمة أصبحت على دراية بنقاط ضعفها في أعقاب دعوة "ترامب" لانسحاب الولايات المتحدة، وأنها أقل ميلاً لاستمرار دعم الولايات المتحدة كأمر مسلم به. لكن غارات الولايات المتحدة في أبريل عام 2018 في سوريا رداً على هجوم كيماوي نظامي مشتبه به؛ وتطمينات من أفراد عسكريين أمريكيين على الأرض؛ وانسحاب واشنطن من الاتفاق النووي الإيراني وتساعد التوترات مع طهران؛ والتصريحات الصادرة من داخل وخارج الحكومة الأمريكية حول خطر أن الانسحاب سوف يعود إلى مصلحة إيران، كل ذلك ساهم في رفع الآمال بين مسؤولي وحدات حماية الشعب بأن الولايات المتحدة سوف تعود في النهاية إلى شيء يشبه السياسة التي عبر عنها "تيلرسون".

ومع ذلك، فإن هؤلاء المسؤولين أنفسهم يميلون إلى التقليل من شأن التهديد الذي تمثله أنقرة والإفراط في تقدير رغبة واشنطن وموسكو في حمايتها. بقدر ما يشجعهم التفاؤل من اتخاذ خيارات صعبة، يمكن أن يجعلهم عرضة للخطر. ومن الناحية النظرية، ليس هناك أجوبة سهلة من جانب "دمشق"، فقد توفر

الترتيبات المتفاوض عليها بين وحدات حماية الشعب وحزب الاتحاد الديمقراطي ونظام "الأسد"، وسيلة لاستباق العمل العسكري التركي.

بعض المحللين الدوليين والدبلوماسيين الغربيين ومسؤولي النظام السوري يقولون إن التوصل إلى اتفاق يضم هياكل وحدات حماية الشعب/حزب الاتحاد الديمقراطي في إطار "الدولة السورية"، رغم أنه لا يعيد بالضرورة السيطرة الكاملة على أمن النظام والقوات العسكرية، يمكن أن يكون كافياً لاسترضاء تركيا أو ردعها. ما حدث في "عفرين" مبكراً - إلى حد ما ولكن ليس تماماً - اختبار ما إذا كان وكيف سيتم تطبيق هذا النهج عملياً، حيث سعى قادة وحدات حماية الشعب/حزب الاتحاد الديمقراطي إلى صياغة صفقة مع "دمشق" من شأنها أن تعرقل تقدم تركيا. فشلت محاولاتهم حتى الآن، حيث أدت المصالح المتنافسة بين وحدات حماية الشعب اليقظة و"دمشق" إلى تباطؤ المفاوضات وتضييق أسباب التنسيق، ما أدى إلى التوصل إلى اتفاق لم يغير الحسابات التركية ولا المسار الهجومي. وبالمثل، قد يكون من الصعب للغاية على وحدات حماية الشعب ووحدتها الوصول إلى نتائج متفق عليها مقبولة لهم وكذلك في "أنقرة"، عندما يتعلق الأمر بالمناطق التي تسيطر عليها وحدات حماية الشعب إلى الشرق من الفرات.

في "عفرين" كما في أي مكان آخر، كانت الفجوة الأهم بين وحدات حماية الشعب والمواقف التفاوضية للنظام هي السيطرة المادية: التي ستسيطر قواتها المسلحة وأجهزة الأمن والاستخبارات على المنطقة، وبالتالي تضمن الهيمنة على الحكم. خلال فترة الإعداد للهجوم، نقلت روسيا رسالة واضحة إلى قادة وحدات حماية الشعب: السبيل الوحيد لتفادي الهجوم هو تسليم "عفرين" إلى النظام، بما في ذلك الجيش والأجهزة الأمنية. وقد رفضت "وحدات حماية الشعب" ذلك الاقتراح، مفضّلة استغلال فرصها في محاربة "أنقرة" بدلاً من الاستسلام الوقائي لـ"دمشق".

كما قدمت وحدات حماية الشعب عرضاً مضاداً: أن ترسل "دمشق" قوة صغيرة، مثل "حرس الحدود"، لتتخذ مواقع على طول حدود "عفرين" مع تركيا، تحت السلطة الرسمية وعلم الدولة السورية، ولكن دون استعادة النظام السيطرة الأمنية داخل عفرين (بما في ذلك المناطق الحضرية). ووصف مسؤولو وحدات حماية الشعب هذا النهج بأنه تأكيد لسيادة الدولة السورية على الحدود والأراضي التي كانت تركيا تهاجمها، وأعربوا عن أملهم في أن يؤدي هذا الانتشار المحدود والرمز إلى حد كبير للحكومة إلى رفع الحصص الدولية بما فيه

الكفاية لوقف الهجمات التركية، دون تهديد الهيمنة المحلية لوحدات حماية الشعب.

رفضت "دمشق" في البداية عرض وحدات حماية الشعب. ورغم إدانتها مراراً للهجوم التركي على أنه اعتداء على السيادة السورية، فإنها كانت مترددة في نشر قواتها دفاعاً عن تلك السيادة طالما ظلت وحدات حماية الشعب بمثابة المستفيد الرئيسي. وكما قال مستشار "الأسد"، بعد أسبوعين من الهجوم: "لا يمكن لوحدات حماية الشعب العمل بالطريقة التي تريدها. لا يمكننا تغطية وضع غير قانوني مع قواتنا. يجب أن تكون عودة الدولة عودة كاملة مع جميع مؤسساتها والأمن والجيش بالكامل. لا يوجد شيء [ممكن] مثل عودة الدولة [التي تتضمن فقط] شرطة الحدود [و] استمرار التمرد داخل المنطقة، تحت غطاء الدولة".

كانت حسابات دمشق حول هذه القضية معقدة، وكان على صانعي القرار في النظام أن يوازنوا بين هدفهم المتمثل في إعادة السيطرة الكاملة، وإغراءات التمسك باستسلام وحدات حماية الشعب، مع مخاوف أن تؤدي هزيمة وحدات حماية الشعب في "عفرين" إلى احتلال تركي غير محدد المدة وربما طويل الأمد. كان لهذا الاختيار الكثير من القواسم المشتركة مع "دمشق" التي

واجهتها في عام 2012، عندما تخوف النظام من سيطرة المتمردين المدعومين من تركيا في شمال سوريا في ذلك الوقت، الأمر الذي دفعها إلى تسليم أجزاء كبيرة من الأراضي الكردية ذات الأغلبية إلى وحدات حماية الشعب.

وعلى الرغم من ضعف حلفاء تركيا المعارضين في السنوات التي تلت ذلك، تواصل "دمشق" النظر إلى "أنقرة" على أنها تهديد. وهي مصممة على عدم مواصلة التقارب مع الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، وأبدت اعتراضها على قيام روسيا بتيسير النفوذ التركي في شمال سوريا. ومن الجدير بالذكر أن إيران تبدو وكأنها تتشارك مخاوف النظام بشأن دور تركيا المتزايد على الأرض، وتعارضها الواضح مع مواقف "عفرين" الهجومية على النقيض من تمكين روسيا لها. ونتيجة لذلك، وعلى الرغم من رفض "دمشق" الأولي لفكرة وحدات حماية الشعب بشأن قوات حرس الحدود، فإن النظام والمواقف الإيرانية تحولت بثبات لصالح قوات حماية الشعب، بعد أن استمر الهجوم التركي داخل عفرين. سمح النظام وقوات الميليشيات المدعومة من إيران، بنقل بعض من القوات من الأراضي التي يسيطرون عليها في حلب، وبعد أسابيع من التفاوض، توصلوا إلى اتفاق مع وحدات حماية الشعب على نشر القوات: وابتداءً من 20 فبراير، دخل مئات من المقاتلين المؤيدين للنظام إلى عفرين، وهم يتشحون

بالأعلام السورية ويهتفون بشعارات مؤيدة للحكومة. عند الإعلان، أشارت وسائل الإعلام الرسمية السورية إلى هؤلاء المقاتلين على أنهم "قوات شعبية". من الناحية العملية، تألف المقاتلون في المقام الأول من رجال الميليشيات من حلب وبلدات الأغلبية الشيعية في نوبل والزهراء (المجاورة لعفرين)، الذين كانوا يقاتلون نيابة عن الحكومة بدعم من رجال الأعمال الموالين للنظام وإيران (بالإضافة إلى أي دعم يتلقونه من الجيش السوري الرسمي والهيكل الأمنية). في سلسلة من مقاطع الفيديو المنشورة على الإنترنت والتي غطتها على نطاق واسع وسائل الإعلام الموالية للنظام والنظام المحلي، قاموا بتوثيق وجودهم في مدينة عفرين ونشرهم على جبهات رئيسية على طول حدود عفرين مع تركيا.

بعبارة أخرى، حدث الترتيب بشكل كبير على غرار ما سعت إليه وحدات حماية الشعب في الأصل: قوات تابعة للحكومة السورية وتحمل علمها دخلت "عفرين" في محاولة لردع الهجوم التركي، ولكن دون قوة كافية لتهديد هيمنة وحدات حماية الشعب بشكل عام في الكانتون. من جانبها، بقيامها بنشر رجال الميليشيات بدلاً من الجيش، حاولت "دمشق" تحقيق التوازن بين رغبتها في وقف الهجوم التركي وترددتها في المخاطرة بقوات الجيش الممددة أو توفير غطاء لشبكة حماية الشعب. النتيجة كانت الفشل في ردع أو حتى إبطاء

الهجوم التركي. وبسبب عجزها عن وقف انتشار القوات الموالية للنظام، قررت تركيا أن تعاملها على أنها "أهداف مشروعة"، أي أنها استمرت في الضرب والتقدم دون اعتبار لوجودها، واستهدافها تماماً كما فعلت مقاتلي وحدات حماية الشعب. وسرعان ما استولت تركيا والمتمردون المتحالفون على الأراضي التي انتشرت فيها القوات الموالية للنظام، وفي النهاية استولوا على المنطقة بأكملها بحلول 18 مارس.

في هذه العملية، يقال إنهم قتلوا العشرات من المقاتلين المواليين للحكومة. تشير هذه الحادثة إلى أن التأكيد على سيادة الحكومة السورية ونشر القوات الموالية للنظام قد لا يمنع، في حد ذاته، تركيا من ضرب منظمة ترى أنها جزء لا يتجزأ من حزب العمال الكردستاني. وعلاوة على ذلك، فإن رد أنقرة لن يختلف بالضرورة إذا كان هؤلاء المقاتلين قد دخلوا تحت الراية الرسمية للجيش السوري بدلاً من "القوات الشعبية". وكما أوضح أحد المسؤولين الأتراك، فإن معاملة "أنقرة" للقوات الموالية للحكومة في هذه الحالة تأثرت بمفهومها لضعف النظام، وبسبب حذره من النفوذ المتنامي لمنافسها الإقليمي، إيران، في شمال سوريا.

يشك المسؤولون الأتراك في استعداد "دمشق" وقدرتها على السيطرة على وحدات حماية الشعب من تلقاء نفسها. تعتبر الميليشيات المدعومة من إيران

ضرورة لطاقة النظام العسكرية في الشمال، ولا يريدون أن يروا توسعاً لدورهم على طول الحدود السورية التركية. الأحداث في الشمال الشرقي يمكن أن تلعب بشكل مختلف. قد تؤدي الهزيمة التي عانت منها في "عفرين" إلى جعل وحدات حماية الشعب أكثر انفتاحاً على التسوية الوقائية مع النظام على أمل إحباط الهجوم التركي في المستقبل؛ وقد تزيد المكاسب العسكرية للنظام في أماكن أخرى من قدرته على المساومة مع وحدات حماية الشعب، فضلاً عن مصداقيتها في عيون تركيا باعتبارها قوة راغبة وقادرة على مراقبة وحدات حماية الشعب على طول الحدود الشمالية لسورية؛ والأهم من ذلك، قد تتخذ روسيا خطوات لردع العمل التركي بعد الامتناع عن القيام بذلك في "عفرين". على الأقل، تشير أحداث عفرين إلى أن الصفقات في الشمال الشرقي بين وحدات حماية الشعب ودمشق، قد يكون من الصعب تحقيقها وليست كافية بالضرورة لتفادي أو وقف الهجوم التركي.

علامة استفهام روسية:

من الواضح أن أحد الأطراف الفاعلة داخل المعسكر المؤيد للنظام الذي كان من الواضح أن بإمكانه اتخاذ خطوات لوقف هجوم تركيا (أو عرقلته بشدة)، هو روسيا التي تسيطر على المجال الجوي الشمالي الغربي لسوريا. كان الضوء

الأحمر من "موسكو" في أي وقت من شأنه أن يجعل الأمر خطيراً جداً على تركيا لإطلاق أو مواصلة هجومها. ومع ذلك، لم يأت أحد، وتركوا "أنقرة" حرة في الماضي قدمًا.

في حالة انسحاب الولايات المتحدة، سيكون دور روسيا أساسياً لردع المزيد من الهجمات التركية في شمال شرق سوريا. لكن أولويات "موسكو" الجيوسياسية، قد تشيها عن القيام بذلك. كان قرار "موسكو" عدم منع "أنقرة" من مهاجمة "عفرين" التي سمحت ببدء الهجوم في المقام الأول، بسبب اعتراضات "دمشق" الشديدة. بعد زيارة قام بها قادة الجيش والاستخبارات التركية إلى "موسكو"، أزالوا روسيا المظلة الأمنية بحكم الواقع وجودها العسكري الصغير في "عفرين" والسيطرة على الأجواء الشمالية الغربية المقدمة. وكان قرار "موسكو" ترك الأجواء مفتوحة للغارات الجوية التركية -على الرغم من الاتفاق اللاحق لنشر رجال الميليشيات المؤيدة للنظام- والذي مكن من استمرار الهجوم حتى الاستيلاء الكامل على منطقة عفرين. وفي حين لا تزال تفاصيل عملية صنع القرار في "الكرملين" حول عفرين غير واضحة، فهناك عدة عوامل محتملة تبرز: أولاً، كانت "موسكو" غير راضية عن إعلان "واشنطن" أنها ستمد وجودها العسكري وتطبقه على تحقيق رحيل "الأسد".

وقد يكون السبب وراء ذلك جزئياً هو الرغبة في معاقبة وحدات حماية الشعب لتحالفها مع "واشنطن"، وإظهار حدودها. ثانياً، قد تحقق مكاسب تركيا في عفرين، التي تحققت بثمن باهظ بالنسبة لوحدات حماية الشعب والسكان المحليين، أفضلية في المستقبل بالنسبة لروسيا، حيث تضطر وحدات حماية الشعب إلى قبول أي عرض روسي رفضته في مكان آخر قبل الهجوم: تسليم المناطق التي تسيطر عليها إلى النظام كوسيلة من تجنب هجوم تركي. ثالثاً، يعتقد المسؤولون الأتراك أن روسيا قد تنظر إلى التوسع في النفوذ التركي في الشمال الغربي باعتباره مفضلاً لنهاجها في إدارة الصراع السوري، الذي يعتمد بشكل كبير على التعاون مع كل من "طهران" و"أنقرة" (عبر عملية أستانا).

رابعاً، وربما الأهم: يبدو أن روسيا حريصة على زرع الانقسامات داخل حلف الناتو. إن تمكين تركيا من قصف وحدات حماية الشعب يخدم الهدف المزدوج المتمثل في إضفاء النفع على أنقرة، بينما يزيد من تعقيد جهود "واشنطن" في موازنة علاقاتها مع الحلفاء العدائين. مهما كانت التركيبة الدقيقة (وتحديد الأولويات) من الدوافع، فقد أقنعوا في "عفرين" روسيا بالسماح لتركيا بالتعامل مع وحدات حماية الشعب، الأكثر ضرراً التي عانت منها حتى الآن - وهو أمر

مذهل أكثر لأن وحدات حماية الشعب عملت بقوة خلال السنوات القليلة الماضية، للحفاظ على العلاقات البناءة (والودية عموماً) مع روسيا.

هناك دروس هنا يمكن تطبيقها على شمال شرق سوريا. أولاً، من المحتمل أن تكون لعلاقات "موسكو" مع "أنقرة" و"طهران" و"دمشق" الأسبقية على تلك التي لديها تجاه وحدات حماية الشعب. إلى جانب ميل روسيا إلى تحولات تكتيكية دراماتيكية، فإن هذا يحد من مدى قدرة قيادة وحدات حماية الشعب على الثقة في "موسكو" لحمايتها من تركيا أو النظام السوري. في حالة انسحاب الولايات المتحدة، قد يكون من المحتمل أن تستمر روسيا في منح أيهما أو كليهما الضوء الأخضر. ثانياً، في بعض الحالات قد تضع "موسكو" - كما فعلت في عفرين - أهدافاً استراتيجية أوسع من الشواغل المباشرة حول السيادة السورية وفوق تفضيلات حلفائها في دمشق وطهران.

وبالفعل، فإن نظرة أقرب إلى الحوافز توضح السبب في أن "موسكو" قد ترى في نهاية المطاف سبباً لتحمل المزيد من الهجمات التركية ضد وحدات حماية الشعب، إذا ما أزالت الولايات المتحدة مظلة الردع الخاصة بها من الشمال الشرقي. ونظراً للوزن الجيوسياسي لتركيا وموقعها، فإن العلاقات المحسنة معها توفر منافع روسية محتملة تمتد إلى ما هو أبعد (وأكثر أهمية من الناحية

الاستراتيجية) من ساحة المعركة السورية. إذا كانت "موسكو" تعتقد أن بإمكانها الحصول على خطوات تركية هامة لصالحها عن طريق الموافقة على هجمات إضافية ضد وحدات حماية الشعب، فقد يكون من المغري جداً القيام بذلك. ويمكن أن تستمر في منح "أنقرة" الضوء الأخضر أو الأصفر، دون خوف من إلحاق ضرر جسيم بعلاقتها مع نظام "الأسد" وطهران؛ فالأول يعتمد على موسكو من أجل بقائها، في حين أن إيران تظل أكثر اعتماداً على روسيا للتعامل مع مخاوفها الاستراتيجية الأساسية من العكس.

وفي الواقع، فإن المزيد من إظهار استعدادها لمنح تركيا تنازلات قد يحسن نفوذ موسكو على دمشق (وربما طهران). هذه النتيجة ليست محددة مسبقاً، بالطبع. ستقيّم روسيا كل هذه العوامل مقابل تداعيات أخرى تتمثل في التنازل عن أراضي حدودية إضافية لتركيا، بما في ذلك زيادة محتملة في نفوذ أنقرة على أي عملية سياسية في نهاية المطاف والمزيد من تقويض سيادة سوريا.

بين دمشق والقامشلي: معضلة أمنية

في "عفرين"، فشلت قوات سوريا الديمقراطية و"دمشق" في التوصل إلى صفقة كانت مقبولة لكل منهما وكافية لإثراء "أنقرة" عن الهجوم. إذا فشلت المناقشات في الأشهر المقبلة في التوصل إلى ترتيب يستوفي كلاً من تلك

الشروط في شمال شرق سوريا، فمن المحتمل أن يتبع التصعيد العسكري -من قبل تركيا أو النظام أو كلاهما- انسحاباً أمريكياً. وسيكون دعم روسيا أساسياً لنجاح أي ترتيب يتم التفاوض عليه، نظراً لقدرته على ردع (أو تمكين) الهجوم؛ ومع ذلك، قد يتبين أن تفاهات وحدات حماية الشعب مع "موسكو" غير كافية في غياب اقتناع أنقرة ودمشق. بالنظر إلى المستويات الحالية من العداء بين أنقرة ووحدات حماية الشعب، فإن المحادثات بين وحدات حماية الشعب ودمشق، تمثل نقطة البداية المنطقية لمتابعة ترتيب متفاوض عليه في الشمال الشرقي.

اللامركزية والأمن:

لقد تم تحديد العلاقات بين وحدات حماية الشعب والحكومة السورية منذ عام 2012 من خلال مزيج غير مستقر من التنافس والتعاون. في حين أن الأول قد تكثف خلال العام الماضي، لا تزال محفزات التنسيق موجودة، كما رأينا في "عفرين". التواصل بين الاثنين محدود ولكنه مستمر؛ حاولت روسيا في بعض الأحيان تسهيل التواصل. هناك مساحة أيضاً، من حيث المبدأ، للتفاوض على ترتيب تنازلي بين دعوة وحدات حماية الشعب إلى نظام حكم لامركزي للغاية (والذي يوصف أحياناً باسم "الفيدرالية") واستعداد النظام السوري المعلن

لتحقيق اللامركزية الإدارية. من الناحية العملية - كما رأينا في "عفرين" - أسئلة الهيمنة الأمنية عالية المخاطر تمثل إجمالاً بشكل كبير تقييد لمجالات الاتفاق المحتمل، وهو ما تشير إليه مراجعة مواقف وحدات حماية الشعب والنظام.

رؤية حزب الاتحاد الديمقراطي لسوريا ما بعد الحرب:

تتركز الأهداف السياسية لحزب الاتحاد الديمقراطي حول مفهوم عبدالله أوجلان "للكونفدرالية الديمقراطية"، وهو مفهوم طوره زعيم حزب العمال الكردستاني خلال سجنه في تركيا. من الأفضل فهمه كشكل من أشكال اللامركزية العميقة، حيث يوفر درجة عالية من الحكم الذاتي المحلي، بما في ذلك الحق والقدرة على الدفاع عن النفس، الوسائل التي يمكن للأكراد (وغيرهم من المجتمعات الدينية والعرقية) من خلالها ضمان حقوقهم داخل حدود الدولة من تركيا والعراق وإيران وسوريا. يمثل هذا المفهوم مبدأ التنظيم المركزي لحكومة حزب الاتحاد الديمقراطي في شمال سوريا واستراتيجيته لتدعيم إنجازاته العسكرية سياسياً. ويقول مسؤولو وحدات حماية الشعب وحزب الاتحاد الديمقراطي إن المنظمة لا تسعى إلى الإطاحة بشار الأسد، رغم معارضتها لحكمه الاستبدادي. بدلاً من ذلك، تهدف إلى ضمان درجة من الاستقلال الذاتي كافية لمنع أي شخص في "دمشق" من فرض هيمنة أمنية وأجندات سياسية.

حققت قوات حماية الشعب هذا الهدف بشكل كبير على أساس مؤقت في الشمال الشرقي، من خلال قواتها المسلحة والمظلة الرادعة التي وفرها الوجود العسكري الأمريكي. وهي تبحث الآن عن طرق لتعزيز هذا الحكم الذاتي المحلي بما يتجاوز الانسحاب الأمريكي المحتمل، وضمن النظام السوري المحتمل في فترة ما بعد الحرب. ولتحقيق هذه الغاية، يدعو حزب الاتحاد الديمقراطي إلى الانتقال إلى نظام لامركزي يضمن الشمال الشرقي -ومن الناحية المثالية كل سوريا- درجة عالية من الاستقلالية المحلية بما يتفق مع أيديولوجية أوجلان.

منذ شهر مارس 2016، أشار حزب الاتحاد الديمقراطي في المقام الأول إلى النظام الذي تنخيله على أنه "الفيدرالية"، ولكن في عام 2018 تم إلغاء التأكيد على هذه الكلمة لصالح "اللامركزية" الأكثر عمومية (والأقل إثارة للاعتراضات). لقد تعامل حزب الاتحاد الديمقراطي مع مكاسبه العسكرية وتعزيز هياكل الحكم كوسيلة لتعزيز يده، مع التركيز على المفاوضات النهائية. وفي تموز/يوليو 2018، افتتحت رسمياً محادثات مع "دمشق"، لاختبار المياه فيما يتعلق بتوفير الخدمات وغيرها من المجالات العرضية للاتفاق المحتمل، على أمل البناء نحو مفاوضات موضوعية حول مستقبل الحكم السوري.

يدرك مسؤولو وحدات حماية الحياة الشعب/ حزب الاتحاد الديمقراطي أن المفاوضات الناجحة تتطلب حل وسط، وقد يعاملون في النهاية بعض أراضيهم ومواردهم وهياكل الحكم والمطالب السياسية بصفتها أوراقاً تستحق التداول للحصول على تنازلات متبادلة من الأطراف الأخرى في الحرب. ولكنهم يوضحون أن الحفاظ على إن درجة عالية من الاستقلالية المحلية في مناطق سيطرتهم الأساسية هي طلب خطي لن يتنازلوا عنه طواعية، وهم ينظرون إلى قطاع الأمن باعتباره العنصر الأكثر أهمية في ذلك الاستقلال الذاتي.

وهكذا، وكما رأينا في عفرين، فإن حزب الاتحاد الديمقراطي يشير إلى استعداده لوضع قواته العسكرية والأمنية تحت رعاية الدولة السورية الرسمية. ولكنه يرفض عودة الأجهزة الأمنية للنظام (التي تعترف بها هي وغيرها من معارضي النظام كأداة رئيسية حكم الاستبداد للأسد)، وقد يختار القتال بدلاً من السماح لـ"دمشق" باستعادة زمام الأمور الأمنية في المناطق الخاضعة لقوات سوريا الديمقراطية.

علاوة على ذلك، فإن حزب الاتحاد الديمقراطي أعرب عن انفتاحه على دمج قواته في إطار الدولة السورية، لكن هذا لا يعني أنه مستعد للتنازل عن السيطرة العملية. تهيمن على الوحدات العسكرية والأمنية والسياسية والحكومية التابعة

للحزب، بنية فوقية من الكوادر المدربة على يد حزب العمال الكردستاني. وغالباً ما تتجاوز قوتهم كثيراً ما يقترحه المسؤولون الرسميون، وفي بعض الحالات يمارسون سلطة حقيقية تحل محل سلطة كبار المسؤولين غير الكادريين من الناحية الاسمية. وهكذا، وكما تدرك كل من دمشق وأنقرة، فإن وضع هذه الهياكل تحت قيادة سوريا الشرعية لن يؤدي بالضرورة إلى إنهاء سيطرة "وحدات حماية الشعب" الفعلية عليها.

دمشق: الحكم المركزي، والخروج على القانون:

لقد أعلنت القيادة السورية مراراً عن نيتها إعادة فرض السيطرة على "كل بوصة" من الأراضي السورية، بما في ذلك المناطق التي تسيطر عليها حالياً قوات سوريا الديمقراطية. هذا الإعلان يحمل إمكانية تحقيق هذا الهدف عبر المفاوضات، مع التأكيد على أنها، كما في أماكن أخرى من سوريا، ستلجأ إلى القوة العسكرية إذا لزم الأمر. كما أن القيادة في "دمشق" رفضت مراراً وتكراراً فكرة الفيدرالية. يصف "الأسد" الفيدرالية بأنها "مقدمة للتقسيم"؛ فاستشهاده بالعراق كمثال يقترح أن أولئك الذين يدافعون عنه يهدفون إلى "إنتاج دولة ضعيفة، حكومة ضعيفة، شعب ضعيف ووطن ضعيف".

من وجهة نظر دمشق، فإن الحقيقة المتمثلة في أن سيطرة قوات حماية الشعب مكنت "احتلال" أجنبي واحد (الوجود الأمريكي في الشمال الشرقي) وعجلت بآخر (التدخل التركي في عفرين)، بمثابة حجة على ذلك. كما أعرب مسئولو النظام عن إحباطهم لما وصفوه برفض وحدات حماية الشعب المتكرر الاعتراف بالدعم الذي تلقتة من "دمشق".

وعلى الرغم من أن رفض الفيدرالية واضح، فإن موقف النظام من أشكال اللامركزية الأخف هو أكثر غموضاً. في سبتمبر 2017، قال وزير الخارجية السوري وليد المعلم إن الرغبة الكردية في "شكل من أشكال الإدارة المستقلة داخل حدود الجمهورية العربية السورية هي موضوع مفتوح للتفاوض والنقاش". هذا البيان لا يزال شيئاً من الخارج، ولكن بثينة شعبان وهي مستشارة لـ"الأسد"، فقد قالت في مقابلة لاحقة إنه "لا يمكن أن يكون هناك أي حوار على ما يسمونه الفيدرالية، أو لا سمح الله تقسيم أو قطع جزء من البلاد". هذه التصريحات تترك حيزاً وسطياً، على الأقل من الناحية النظرية: بين النظام شديد المركزية لقاعدة "الأسد" قبل عام 2011 وتفضيل وحدات حماية الشعب لنظام لا مركزي حتى يمكن القول إن هذه المناطق تمكن المناطق من العمل ككيانات مستقلة تتمتع باستقلال فعلي عن العاصمة.

لقد سلك النظام نفسه بشكل مؤقت -وغير مؤقت- على هوامش تلك الأرضية الوسطى: في أغسطس 2011، أصدر قانوناً محلياً جديداً للإدارة، وهو المرسوم التشريعي 107، كجزء من حزمة من الإصلاحات الظاهرية التي ظهرت قبل أن تفسح الانتفاضة المجال للحرب. وعلى الرغم من أن الكثير من مضمونها لم ينفذ أبداً، فإن المرسوم رقم 107 يلاحظ بتركيزه الخطابى على اللامركزية وتفويضه لبعض المسؤوليات الإدارية للهيئات المحلية، وإن كان ذلك على الورق فقط، وحتى تحت سلطة الحكام المعينين مركزياً. ولكن من الناحية العملية، يشكل هيكل النظام وطريقة عمله عقبات رئيسية أمام استكشاف حل وسط.

حكمت سوريا تحت سيطرة حافظ وبشار الأسد عن طريق أجهزة الاستخبارات الداخلية التي تتمتع بالسلطة والقدرة على التدخل في الأمور الكبيرة والصغيرة، بما في ذلك في الجوانب الدنيوية على ما يبدو للحكم المحلى اليومى. لا تمارس أجهزة الاستخبارات السلطة التي تحل محل مؤسسات الدولة الأخرى (بما في ذلك السلطة القضائية والشرطة) فحسب، بل تمارس السلطة من خلالها وتعمل داخل المؤسسات المدنية والعسكرية التابعة للدولة وبالتوازي

معها. يمكنهم استخدام القانون كأداة، ولكن لديهم الصلاحية للعمل فوقه وخارجه.

ضمن النظام السوري، فإن سلطة الاستخبارات مقيدة فقط بالقصر الرئاسي نفسه، وهو الجسم الوحيد الذي يستجيبون له جميعاً، والذي يستخدم سلطاتهم المتداخلة كوسيلة للموازنة فيما بينهم. لقد أدى مسار الحرب إلى تعقيد هذا النظام بطرق تزيد من تقييد مؤسسات الدولة الأخرى: تلعب إيران وروسيا أدواراً مباشرة كمراكز قوى إضافية. أصبحت مجموعة من الميليشيات المحلية والأجنبية لاعبين رئيسيين على الأرض؛ كما أن إشراف الرئاسة وقدرتها على كبح جماح هذه الهيئات غير واضح.

إن غياب سيادة القانون، وهي حقيقة سياسية تسبقها وتفاقمها الصراعات، تحد من فائدة الإصلاح القانوني أو حتى الدستوري. ويستغل معارضو النظام هذا الأمر، للتأكيد على عدم موثوقية التزامات دمشق وتأكيدها، وأهمية الحفاظ على القدرات العسكرية والتحالفات الخارجية لحماية أنفسهم. وقد شدد تعامل النظام مع الهدنات المحلية خلال الحرب على هذه النقطة: في حين أنه وافق على عقد صفقات في بعض الأماكن تمكن قوات المعارضة من الحفاظ على درجات متفاوتة من السيطرة المحلية، فقد امتنع في كثير من

الأحيان عن تنفيذ الجوانب الرئيسية لتلك الاتفاقات، وفي بعض الحالات جدد التهديدات والهجمات من أجل تحسين الشروط (الدفع نحو الاستسلام وإعادة تأكيد السيطرة الكاملة) بمجرد أن يكون في وضع يمكنه من القيام بذلك.

نطاق ضيق للتفاوض:

يمكن اختزال الهوة الأكثر أهمية بين وحدات حماية الشعب والنظام إلى المسألة الأساسية، وهي المجال الأمني: من سيكون له السيادة على الأرض من الناحية الأمنية. أما القضايا الأخرى، رغم أهميتها وصعوبة معالجتها، فهي مسائل ثانوية. على سبيل المثال، تسعى وحدات حماية الشعب إلى الحد من عرض النظام لرموزه (بما في ذلك العلم السوري)، والتأثير على توفير الخدمات والبيروقراطية المدنية، واستخدام مناهج التعليم في المناطق الخاضعة لسيطرة المؤسسة. ولكن مع ذلك، قبلت وحدات حماية الشعب كل من هذه المواقع في بعض المواقع وبدرجات معينة. وعلى نفس المنوال، تسعى "دمشق" لاستعادة هذه الأمور حيث يمكنها ذلك، لكنها لا ترى أن ذلك كافٍ لتلبية مطالبها بعودة سيادة الدولة.

وفي حين أن الأمن هو القضية الرئيسية، فإن كلا الجانبين يتعامل مع الأزمة إلى حد كبير على أنها معادلة صفرية، بسبب انخفاض الثقة ومركزيتها. بالنسبة

للجزء الأكبر، يتم التحكم في مناطق شمال شرق سوريا إما من قبل النظام أو من قبل وحدات حماية الشعب وحلفائها من قوات سوريا الديمقراطية، مقسمة بحدود داخلية بأمر الواقع. وحيثما توجد استثناءات -أبرزها في القامشلي- لا يتم تقاسم السلطة بقدر ما يتم تقسيمها إلى مناطق نفوذ جغرافية. على سبيل المثال، إن الوجود الأمني للنظام في وسط مدينة القامشلي هو رمزي إلى حد كبير، حيث يدرك كلا الجانبين (والسكان المحليين) أن الهيمنة الشاملة لوحدات حماية الشعب في المنطقة، تمنع بشكل أساسي قوات النظام من القيام بعمل مستقل. في المقابل، يمارس النظام سيطرة حقيقية على مطار "القامشلي"، ومن يخشاه يتعد تماما عن تلك المنطقة.

تشكل أهمية (ونهج المكسب صفر) لقطاع الأمن عائقاً رئيسياً أمام المحادثات المثمرة بين النظام ووحدات حماية الشعب. هناك تحد آخر يتعلق بالمحتوى وتوقيت المفاوضات، فبعد أن استولت وحدات حماية الشعب على معظم نفط سوريا واستفادت من الدعم الأمريكي الكبير الذي يحتمل أن يكون مؤقتاً، تريد وحدات حماية الشعب محادثات مع "دمشق" للبناء باتجاه مفاوضات جادة حول المكونات الأساسية للتسوية السياسية، وتسعى إلى مزيج من ضمانات دستورية وخارجية، خاصة الولايات المتحدة، للحماية من نكث

النظام بالتزاماته؛ وتريد تجنب تبديد أي من نفوذها على الاتفاقات المؤقتة أو التعاون.

أما تفضيلات "دمشق" للتفاوض، فهي عكس ذلك: هي لها مصلحة في صفقات مؤقتة وتعاون فوري، على سبيل المثال في مقاومة التدخل التركي وتقاسم المنافع من النفط الذي يقع تحت سيطرة قوات سوريا الديمقراطية. لكن النظام يرغب في تأخير المفاوضات حول القضايا المركزية النهائية، لأنه يعتقد أن وضعه بالنسبة إلى وحدات حماية الشعب سوف يتحسن بمرور الوقت، بسبب كل من تقدمه واحتمالات تقويض الدعم والحماية الأمريكيين لوحدة حماية الشعب، فقد أعرب "ترامب" عن رغبته في انسحاب سريع من الولايات المتحدة - وتجاهل بشكل واضح التدايعات العسكرية والسياسية - وهذا يعزز تفضيلات النظام ويضعف قوة التفاوض لدى وحدات حماية الشعب.

لم تسفر المحادثات الأولية بين وحدات حماية الشعب/حزب الاتحاد الديمقراطي والنظام سوى عن نتائج متواضعة. في 27 يوليو 2018، قام وفد يمثل المظلة السياسية لحزب الاتحاد الديمقراطي، مجلس سوريا الديمقراطية، بالسفر إلى دمشق لإجراء مناقشات مع المسؤولين الحكوميين. وفي حين تمثل هذه الزيارة زيادة الاتصال المباشر بين الجانبين، ركزت المناقشة على قطاع الخدمات وليس

على المحافظ السياسية والأمنية. انخرط اجتماع لاحق في أغسطس/آب في الأمور السياسية، لكنه كشف النقاب عن اتساع الفجوة مع تعديلات "دمشق" الطفيفة على الإدارة المدنية المحلية ضمن الهيكل الحالي للنظام (بما في ذلك عقد الانتخابات المحلية في سبتمبر/أيلول في المناطق الخاضعة لقوات سوريا الديمقراطية)، في حين أن قوات حماية الشعب تواصل الإصرار على إجراء مفاوضات حول الدستور السوري والمزيد من اللامركزية الموضوعية.

إن التفاوض بشأن ترتيب يفى بمتطلبات الحد الأدنى لوحدة حماية الشعب (في الحكم الذاتي المحلي) ودمشق (بشأن استعادة سيادة الدولة وسلطة النظام)، من المرجح أن يكون مؤسسًا على القضية الحاسمة للسيطرة الأمنية. وبدون مشاركة كثيفة من الأطراف الخارجية، ولا سيما روسيا والولايات المتحدة، يبدو من غير المحتمل أن يتمكن الطرفان من التوصل إلى اتفاق قابل للتطبيق يتناول القضايا الأساسية المتعلقة بالسيطرة والحكم.

كما حدث في عفرين، تركيا قد تهاجم مرة أخرى:

حتى إذا تم التوصل إلى بعض التسويات بين وحدات حماية الشعب/حزب الاتحاد الديمقراطي ودمشق، لتجنب هجومًا مؤيدًا للنظام في أعقاب انسحاب الولايات المتحدة من شمال شرق سوريا، فقد لا يكون ذلك كافيًا لإقناع تركيا

بالامتناع عن الهجوم. وكما أشارت الأحداث في "عفرين"، قد لا تقبل تركيا بعودة "الدولة السورية" كحصيلة كافية ما دامت الكوادر المدربة تحت قيادة حزب العمال الكردستاني تحافظ على وجودها على أرض الواقع. قد تقوم تركيا بعمل عسكري ضد وحدات حماية الشعب دون النظر إلى وجود القوات الموالية للنظام، طالما أنه لا الولايات المتحدة ولا روسيا تتخذان خطوات لردعها. بالنسبة إلى أنقرة، فإن خضوع وحدات حماية الشعب/حزب الاتحاد الديمقراطي لقيادة حزب العمال الكردستاني والسيطرة عليها يورطها في هجمات داخل تركيا، ويجعلها هدفاً مشروعاً لعمليات "مكافحة الإرهاب" التركية الجارية.

في محادثات مع مجموعة الأزمات الدولية، حدد المسؤولون في أنقرة طريقتين لحزب الاتحاد الديمقراطي للخروج من معضلة تركيا: قطع العلاقات والاتصالات مع حزب العمال الكردستاني، أو إقناع حزب العمال الكردستاني لوقف تمرد المسلح في (وسحب قواته من) تركيا. يمكن أن يوفر الاتفاق بين دمشق ووحدات حماية الشعب خياراً ثالثاً إذا كان يستلزم عودة قوات النظام بما يكفي لكبح قدرة وحدات حماية الشعب على العمل على طول الحدود التركية. ولكن حتى في هذا السيناريو، يمكن أن يؤدي عدم الثقة

إلى إفساد كل شيء. قدم حافظ الأسد المأوى والدعم لعبدالله أوجلان وحزب العمال الكردستاني خلال الثمانينيات والتسعينيات، مستخدماً المنظمة كميزة ضد تركيا في نزاعاتها حول الأرض والمياه؛ استمرت هذه الممارسة حتى هددت تركيا النظام بالعمل العسكري في عام 1998. ونظراً لاستمرار العداء بين دمشق وأنقرة، سيكون لدى الأخيرة سبب يدعو للقلق من أن صفقة جديدة بين وحدات حماية الشعب - دمشق قد تتحول مرة أخرى بقوات حزب العمال الكردستاني إلى أداة النظام السوري، يمكن أن تستخدم ضد جاره. الدعم الروسي لصفقة وحدات حماية الشعب ودمشق قد يهدئ أنقرة، أو على الأقل يردعها.

ولكن، كما تم تناوله في القسم الثالث، تجعل أولويات موسكو المتضاربة بشأن هذه القضية من الصعب التنبؤ باتخاذ قراراتها. في إعلانه النصر في عفرين، أشار "أردوغان" إلى سلسلة من المدن التي تسيطر عليها وحدات حماية الشعب على طول الحدود كأهداف محتملة: "بعد ذلك، سنستمر الآن في منبج، عين العرب، تل أبيض، رأس العين، القامشلي، حتى يتم إزالة هذا الممر بالكامل". قد تكون هذه الكلمات عبارة عن تباهٍ وليس نذراً، ولكن غلو اليوم قد يصبح خطراً غداً في المستقبل إذا سحبت الولايات المتحدة قواتها من

شمال شرق سوريا في غياب ترتيب لتفاوض قابل للتطبيق. في هذا السيناريو، تبدو مدن منبج وتل أبيض ذات الأغلبية العربية، عرضة بشكل خاص للهجوم التركي، نظراً لقيمتها السياسية والاستراتيجية وتركيزها الخطابي على إنهاء سيطرة وحدات حماية الشعب على المناطق غير الكردية.

تجنب حرب جديدة:

قد يؤدي الانسحاب الأمريكي الشديد إلى إشعال صراع عنيف على شمال شرق سوريا. من المحتمل أن يكون هذا القتال بمثابة نعمة للجهاديين الباقين الذين يسعون للعودة، بل ويشكل خطراً على جميع أصحاب المصلحة الآخرين، ليس فقط بسبب التهديد الجهادي، ولكن أيضاً بسبب الأخطار الكامنة في تصاعد النزاع بين القوى المتنافسة. إن أفضل فرصة لتجنب مثل هذه النتيجة، هي من خلال ترتيبات متفاوض عليها يمكن تحملها بشكل متبادل بين دمشق وحزب الاتحاد الديمقراطي وأنقرة، قبل خروج الولايات المتحدة، حيث تعمل واشنطن وموسكو كضامنين مشاركين.

نحو رسم طريق للمستقبل:

تستطيع الولايات المتحدة، ويجب عليها، اتخاذ الخطوة الأولى. يجب على إدارة "ترامب" تطبيق تعليقات الرئيس في مارس 2018 (والغموض الناتج عنها) بشكل بناء، من خلال إعادة تعيين سياستها في شمال شرق سوريا بناءً على مجموعة من الأركان الواضحة. يجب على الولايات المتحدة الإشارة إلى ما يلي:

- إنها ملتزمة بسيادة سوريا الإقليمية، ووجودها العسكري في شمال شرق البلاد هو إجراء مؤقت يهدف فقط إلى تحقيق الاستقرار ومنع عودة ظهور الجهاديين.

- لن تستخدم القوات الأمريكية في سوريا ضد إيران أو روسيا، وستوجه النيران إلى القوات الموالية للنظام فقط في حالات الدفاع عن النفس (للولايات المتحدة والقوات الشريكة).

- الولايات المتحدة لا تريد أن ترى شمال شرق سوريا تتحول إلى مسرح المواجهة مع إيران.

- الولايات المتحدة ملتزمة بإنهاء وجودها العسكري في سوريا، وستبدأ بذلك مع استقرار الأوضاع. وهي مستعدة لبدء سحب القوات عند التوصل إلى ترتيب متفاوض عليه يمكن تبادله مع قوات سوريا

الديمقراطية، ودمشق، وموسكو، وأنقرة، يتناول المسائل الرئيسية المتعلقة بالسيطرة والحكم عقب انسحابها.

- سيكون انسحاب القوات الأمريكية وإزالة الضمانات الأمنية تدريجية ومشروطة، مع مراعاة تنفيذ ذلك الاتفاق.

- من خلال انخراطها في شمال شرق سوريا، ستقوم الولايات المتحدة بتمكين وتشجيع الحكومة المحلية القادرة والتمثيل الكافي لكسب دعم محلي واسع (وبالتالي تكون في وضع أفضل لتحمل حملات عدم الاستقرار). ولتحقيق هذه الغاية، ستعمل الولايات المتحدة مع وحدات حماية حماية الشعب/حزب الاتحاد الديمقراطي، وقوات سوريا الديمقراطية، ومجالس الإدارة المدنية والمجتمعات المحلية لتحديد عملية واضحة لتحويل سلطة صنع القرار في الحكم المحلي من هيكل سلطة الكوادر في وحدات حماية الشعب إلى المجالس المدنية التي يقودها ويعمل بها من قبل سكان قادرين يعكس تنوع مناطقهم. وستقوم الولايات المتحدة (وحلفائها) بتوجيه المساعدة من خلال البرامج المدعومة بالولايات المتحدة) بتخصيص جزء كبير من دعم الاستقرار في تنفيذ عملية التمكين المحلية هذه.

وسيكون دور روسيا أساسياً أيضاً، حيث إن قوتها العسكرية في سوريا والتحالف مع دمشق تضعها في مكانها إلى جانب الولايات المتحدة كضامن مشارك قادر على التأثير على القيادة السورية ومعالجة مخاوفها. من خلال المساعدة في التفاوض وضمان مثل هذه التسوية، يمكن لموسكو أن تتجنب الحصول على حل محتمل ومزعزع للاستقرار للجميع في الشمال الشرقي، مع تعزيز مكانتها الدولية وتأسيس السيارة (والزخم) نحو تحسين العلاقات مع الولايات المتحدة.

من جانبهم، يجب على دمشق وطهران مقاومة إغراء استخدام القوة العسكرية أو وكلاء المتمردين للضغط على الولايات المتحدة نحو الانسحاب. من المحتمل أن تؤدي مثل هذه الهجمات إلى نتائج عكسية من خلال تعزيز الأصوات المتشددة في واشنطن و/أو التسبب في تصعيد أمريكي مضاد. تقدم المفاوضات على الخطوط المبينة هنا فرصاً أفضل لتحقيق انسحاب نهائي للقوات الأمريكية بكلفة أقل. ويجب أن يستمر أعضاء التحالف ضد داعش بقيادة الولايات المتحدة، وخاصة دول الخليج والأوروبية، في زيادة الدعم لبعثة تحقيق الاستقرار.

إن تعزيز استثماراتهم في إزالة الألغام، والصحة، والتعليم، واستعادة الخدمات الحيوية في المناطق التي استولت عليها قوات الدفاع الذاتي من داعش سوف تنقذ الأرواح وتحسن أعدادا لا حصر لها من الآخرين. وقد يكون من الأمور الحاسمة أيضاً إقناع ترامب بأن حلفاء واشنطن سيشاركون في أعباء ضمان عدم خرق مستقبل شمال شرق سوريا بسبب تجدد الحرب أو الجهاديين الذين يكذبون الآن. وينبغي لهذه الدول المانحة أيضاً التنسيق مع "واشنطن"، وفيما بينها لتحديد وتطبيق الشروط المشروحة أعلاه.

قد يؤدي قرار الولايات المتحدة بربط الانسحاب بإنجاز وتنفيذ ترتيبات يمكن قبولها بشكل متبادل، إلى إغراء وحدات حماية الشعب/حزب الاتحاد الديمقراطي بالمماطلة، في محاولة لتوسيع نطاق الحماية الأمريكية دون تقديم التنازلات التي قد تترتب على مثل هذا الترتيب. سيكون ذلك خطأً: يجب على وحدات حماية الشعب/حزب الاتحاد الديمقراطي أن تدرك الصبر المحدود للبيت الأبيض وتتجنب توفير سبب يؤدي بـ"واشنطن" إلى الانسحاب غير المشروط والمتهور. في هذه الأثناء، يجب على قوات سوريا الديمقراطية (وقيادة وحدات حماية الشعب) إنهاء التجنيد الإجباري الذي، وخاصة في المناطق

ذات الأغلبية العربية، يغذي الشكاوى المحلية ويمكن أن يؤدي في نهاية المطاف عدم الاستقرار.

الأركان المحتملة لترتيبات متبادلة:

بشكل متبادل في شمال شرق سوريا، يقلل التوصل إلى ترتيب تفاوضي من مخاطر حدوث ثوران عنيف في شمال شرق سوريا قد يتطلب في نهاية المطاف إحراز تقدم على مسارين مختلفين: بين وحدات حماية الشعب/حزب الاتحاد الديمقراطي (جنبا إلى جنب مع المكونات المتحالفة مع قوات سوريا الديمقراطية) ودمشق، وبين الأوجلانيين (وحدات حماية الشعب/ حزب الاتحاد الديمقراطي و/أو حزب العمال الكردستاني). يجب أن تركز صفقة حزب الاتحاد الديمقراطي مع دمشق على اللامركزية في إطار الدولة السورية. سوف تتحسن احتمالات استمرار هذه الصفقة بشكل كبير إذا كانت الولايات المتحدة وروسيا بمثابة ضامنين رسميين أو غير رسميين.

ويمكن أن تشمل تلك الصفقة:

- إعادة علم الدولة والمؤسسات المدنية إلى المناطق التي تسيطر عليها قوات سوريا الديمقراطية، وترسيم السلطات بين دمشق والحكومات المحلية.

ويمكن أن يكون المرسوم 107 بمثابة نقطة بداية، ولكنه يتطلب إجراء تعديلات (مثل نقل السلطة من حكام معينين مركزياً إلى مؤسسات منتخبة محلية).

- استعادة سيطرة الدولة على الحدود الدولية، عن طريق نشر حرس الحدود وأفراد العبور تحت قيادة دمشق.

- الدمج الرسمي للهياكل العسكرية لقوات الدفاع الذاتى والهيئات الأمنية المحلية المتحالفة معها في إطار الدولة السورية، ربما تحت عنوان الحرس الوطني أو قوات الأمن الداخلي. وستندرج تحت سيادة دمشق، لكنها تحتفظ بهياكل القيادة والتحكم الموجودة في شمال شرق سوريا. في مقابل دمج هذه الهياكل داخل الدولة، ستلتزم دمشق بالامتناع عن نشر أجهزة الاستخبارات الداخلية للنظام والوحدات العسكرية الأخرى والمليشيات في هذه المناطق.

- تقاسم الإيرادات من استخراج النفط والغاز. من الناحية المثالية، سيتم توزيع الإيرادات بين محافظات سورية متناسبة مع عدد السكان (وكجزء من قرار سياسي كامل من سوريا). كحد أدنى، يجب تقاسم العائدات بين السلطات الحاكمة المحلية (في المناطق التي تسيطر عليها حالياً قوات

سوريا الديمقراطية) ودمشق، الأمر الذي يعكس التوازن بين السيطرة المحلية السابقة (وفقًا للترتيب الأمني اللامركزي الموصوف أعلاه) وقدرة دمشق على تنقية الوقود والوصول إلى الأسواق الخارجية. يجب أن تعمل روسيا والولايات المتحدة كضامنين مشاركين في الاتفاق، الأمر الذي يمكن الجانبين السوريين من التغلب على الثقة المنخفضة. ومن المحتمل أن يوفر رد فعل "موسكو" أو "واشنطن" على انتهاك للاتفاق بعض الطمأنينة للأطراف. بشكل منفصل، يجب على الولايات المتحدة وروسيا تشجيع الإقامة التدريجية بين الأوجلانيين (وحدات حماية الشعب/ حزب الاتحاد الديمقراطي و/أو حزب العمال الكردستاني).

تبدو احتمالات حدوث اختراق خافتة في الوقت الحالي، لكن "واشنطن" يمكن أن تساعد في تحسينها من خلال تشجيع حليفها في وحدات حماية الشعب/حزب الاتحاد الديمقراطي على النظر بشكل استباقي في نقطة قرار رئيسية تلوح في الأفق في مستقبلها.

وكما أشارت مجموعة الأزمات الدولية سابقاً، سيكون من الصعب على وحدات حماية الشعب الإبقاء على دوره المهيمن في شمال شرق سوريا والارتباط المتشابك بعمق مع حزب العمال الكردستاني، بينما يستمر الأخير

في تمرد ضد الدولة التركية. لقد مكنت حماية الولايات المتحدة وحدات حماية الشعب من ذلك في الوقت الحالي، لكن حقائق القوة العسكرية التركية وواجهة "واشنطن" الاستراتيجية للحفاظ على تحالفها مع "أنقرة" توحى بأن الوضع قد يكون من الصعب الحفاظ عليه. وللحد من مخاطر القتال المكلف الذي يمكن أن يشكل خطراً على كل ما بنى في سوريا، يجب على وحدات حماية الشعب النظر في تحديد أولويات هذه الجوانب الثلاثة الحالية للنشاط الإيكولوجي (موطى قدمه في شمال شرق سوريا؛ روابط مع حزب العمال الكردستاني؛ والتيار الحالي لمواجهة مع الدولة التركية). في حالة انسحاب الولايات المتحدة على وجه الخصوص، فإن محاولة الحفاظ على الثلاثة تحمل مخاطر عالية.

لكن السعي وراء تحقيق هدفين قد يكون مجدياً. إذا كانت وحدات حماية الشعب/حزب الاتحاد الديمقراطي ترغب في الخضوع لسيطرة دمشق في شمال شرق سوريا، فإن خطر الهجوم التركي سوف ينخفض حتى إذا استمرت هجمات حزب العمال الكردستاني. وبدلاً من ذلك، يمكن أن يحاول حزب الاتحاد الديمقراطي الحفاظ على دور قيادي في الشمال الشرقي مع الحد من مخاطر الهجوم التركي، إما عن طريق قطع روابطه بحزب العمال الكردستاني (بما

في ذلك إنهاء حركة الكوادر بين سوريا وقنديل) أو إقناع حزب العمال الكردستاني نفسه بوقف الهجمات في تركيا.

لن تكون أي من هذه الخطوات سهلة أو قريبة المنال. إن السماح لدمشق بتأكيد السيطرة يمكن أن يكلف وحدات حماية الشعب/حزب الاتحاد الديمقراطي وقوات سوريا الديمقراطية في النهاية الحكم الذاتي الذي حققته، وربما لا يمكن أن يثبت أنه لا يكفي لردع الهجوم التركي إذا حجت "موسكو" أو أزلت دعمها. ومع ذلك، إذا نجحت، فقد يسمح لوحدات حماية الشعب بالاحتفاظ ببعض المكاسب، على الرغم من خضوعها لموافقة "دمشق" وداعميها. وبالمثل، سيكون من الصعب جدًا على وحدات حماية الشعب قطع علاقاتها مع حزب العمال الكردستاني، نظرًا لعمق الروابط التنظيمية والشخصية والإيديولوجية وصعوبة إثبات قطع هذه العلاقات.

ويبدو أن قرار حزب العمال الكردستاني بوقف التمرد المسلح في تركيا غير مستساغ لقادة وكوادر حزب العمال الكردستاني ما لم يترافق مع خطوات متبادلة من أنقرة، ما يدل على أن الأولويات التي تمسك بها على نطاق واسع بين السكان الأكراد في تركيا (بما في ذلك الاعتراف الرسمي بالحقوق الثقافية) ومطلب حزب العمال الكردستاني من أجل اللامركزية يمكن أن يتم تناولها على

طاولة المفاوضات وعبر العملية السياسية التركية. من الصعب تخيل ذلك في ظل الظروف السياسية الحالية في تركيا، على الرغم من أن القيادة التركية يمكن أن تشجع على اتخاذ خطوات مفيدة للطرفين من خلال توضيح أنها مستعدة للرد بشكل إيجابي على قطع العلاقات مع حزب العمال الكردستاني أو وقف هجمات حزب العمال الكردستاني، وبسرعة من خلال المتابعة بمجرد أن تبدأ وحدات حماية الشعب/ حزب الاتحاد الديمقراطي/ حزب العمال الكردستاني، في تنفيذ أي منهما.

لقد اكتسبت الولايات المتحدة تأثيرًا كبيرًا على قادة وحدات حماية الشعب/حزب الاتحاد الديمقراطي من تواجدها وضمائنها الأمنية، ومن الثقة والعلاقات التي بُنيت من خلال التعاون الوثيق في مكافحة "داعش". يجب على "واشنطن" توظيف هذا التأثير لدفع وحدات حماية الشعب/حزب الاتحاد الديمقراطي لمواجهة هذا القرار الصعب. واعتمادًا على المسار الذي يختاره الحزب، يمكن للولايات المتحدة أن تلعب دورًا مهمًا في التوسط مع "أنقرة" وفي مساعدة كلا الجانبين على التغلب على عدم الثقة المتبادلة.

استنتاج:

لن يكون من السهل تنفيذ التوصيات الموضحة هنا. إنهم يطلبون من أبطال شمال شرق سوريا أن يخرجوا أنفسهم من حالة الجمود السياسي الحالية (وفي بعض الحالات العسكري)، في بيئة عنيفة ومعقدة للغاية وتنافسية. ولكن إذا لم يفعلوا ذلك، فقد تكون البدائل قائمة. لقد غيرت الحرب السورية - وحملة قوات سوريا الديمقراطية المدعومة من الولايات المتحدة في الشمال الشرقي على وجه الخصوص - النسيج الاجتماعي والجغرافي السياسي في المنطقة بشكل كبير، في الوقت الذي تسببت فيه في إثارة التوترات عبر الحدود والتوترات المحلية على طول خطوط الصدام القديمة والجديدة. لا ينبغي لأحد أن يتخيل الوهم بأن الخلافات المبينة أعلاه ستقوم ببساطة بفرز نفسها، أو أن تكاليف محاولة حلها بالقوة يمكن التنبؤ بها بأمان، ناهيك عن احتواؤها أو استيعابها.

هناك احتمال حقيقي لانفجار العنف في شمال شرق سوريا. إن أفضل فرصة لنزع فتيلها تكمن في التفاوض على ترتيبات مقبولة بشكل متبادل قبل انسحاب الولايات المتحدة.